نموذج ترخيص

أنا الطالب : عدنان عقيل سعد أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / ~~الدكتوراه~~ المقدمة من قبلي وعنوانها.

السياسة المالية الاستنسابية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1976 - 2011).

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليميـــة والجامعـــات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميـــع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: عدنان عقيل سعد

التوقيـــــع:

التاريـــــخ: ٨/١/٢٠١٤

السياسة المالية الاستنسابية وأثرها

على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1976-2011

إعداد

عدنان عقيل سعد

المشرف

الأستاذ الدكتور سعيد الطراونة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

اقتصاد الأعمال

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

كانون الثاني، 2014

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان "السياسة المالية الاستنسابية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1976-2011 " وأجيزت بتاريخ ...٣١/١٢/٢٠١٢.... .

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
....	د. سعيد الطراونة، مشرفاً أستاذ/ تنمية اقتصادية وتنظيم صناعي
....	د. أحمد العوران، عضواً أستاذ/ اقتصاديات التنمية، اقتصاد إسلامي
....	د. بثينة المحتسب، عضواً أستاذ مشارك/ تجارة دولية
....	د. عادل الشركس، عضواً أستاذ مشارك/ الاقتصاد المالي والقياسي (البنك المركزي الأردني)

إلى من نذرت عمرها في تربيتي وتوجيهي، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى من حملت ووضعت وربت وسهرت ودعت حتى صرت، إلى أغلى الحبايب

إلى أمي

إلى من كلل العرق جبينه، وشققت الأيام يديه، إلى من أعطاني ولم يزل يعطي بلا حدود

إلى أبي

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد، إلى من هم اقرب إليّ من روحي، إلى رياحين حياتي

إلى إخوتي

إليكم جميعاً أهدي نتاجي هذا عرفاناً لجميلكم وتقديراً لعطائكم

تقدير وشكر

بعد حمد الله سبحانه وتعالى الذي أعانني بالعلم والصبر والعافية على إتمام هذه الرسالة، أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور سعيد الطراونة، الذي ما توانى يوماً عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات، وحمداً لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري، وعسى أن يطيل عمره ليبقى نبراساً متلألئاً في نور العلم والعلماء.

كما أتتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة، وما قدّموه لي من نصحٍ وتوجيه، فلكُم منّي كل الشكر والتقدير لعطائكم.

وأتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى كل من جامعتي الحبيبة **الجامعة الأردنية**، وكلية الدراسات العليا، وأساتذتي في قسم اقتصاد الأعمال، لكل ما قدموه لي من مساعدة ومسانده مكنتني من المضي بخطى ثابتة في مسيرتي العلمية.

ولم ولن أنسى أن أتقدم بفائق الشكر والاحترام والتقدير إلى عطوفة الدكتور عادل الشركس وزملائي في دائرة الأبحاث في البنك المركزي الأردني على دعمهم المتواصل طوال فترة إعداد البحث، وأيضاً أستاذي الأول في الاقتصاد الدكتور أسامة سويدان.

فهرس المحتويات

الفصل الثالث : واقع الاقتصاد الأردني

(تطور السياسة المالية والنقدية)

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

السياسة المالية الاستنسابية وأثرها
على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1976-2011)

إعداد

عدنان عقيل سعد

المشرف

الأستاذ الدكتور سعيد الطراونة

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر السياسة المالية الاستنسابية (The Discrationary Fiscal Policy) على النمو الاقتصادي في الاردن، والتي تعكس التغييرات المتعمدة في الايرادات والنفقات العامة، إذ تعتبر متغيرات السياسة الاستنسابية من أهم المؤشرات التي تساعد صانعي القرار في رسم السياسة المالية في الاردن واتخاذ القرارات المناسبة.

وتم اجراء التحليل بالاعتماد على ثلاث مراحل تبدأ من تقدير الناتج الممكن باستخدام مصفي هودريك بريسكوت (Hodrick-Prescott filter)، وبعد ذلك تقدير متغيرات السياسة المالية الاستنسابية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، ومن ثم تطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) على متغيرات الدراسة لمعرفة اثر السياسة المالية الاستنسابية في النشاط الاقتصادي للمملكة خلال الفترة (1976-2011).

تظهر النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة المالية الاستنسابية، كما تخلص النتائج الى ان السياسة المالية الاستنسابية في الاردن تتماشى مع اتجاه الدورة الاقتصادية (Procyclical Fiscal Policy). وتظهر النتائج أيضاً أن الاقتصاد الأردني يعاني من ارتفاع كبير ومتزايد في عجز الموازنة الهيكلي. من جانب آخر؛ توصلت الدراسة الى أن أثر السياسة المالية الاستنسابية أكبر من أثر السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي في المملكة.

وانطلاقاً من هذه النتائج؛ توصي الدراسة بتركيز الحكومة على أن تكون السياسات الاستنسابية عكس اتجاه الدورة الاقتصادية (Countercyclical Fiscal Policy)، وذلك لتحفيز النمو الاقتصادي في ضوء الأثر الايجابي للسياسة المالية الاستنسابية على النمو، ولكن بحدود تتوافق مع أهداف الانضباط المالي (Fiscal Consolidation) الذي يستهدف تخفيض العجوزات في الموازنة العامة. اضافة الى المزيد من التركيز على أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وتوجهات كل منهما، خاصة بعد توصل الدراسة الى قدرة السياسة النقدية على احداث تغيير في معدلات النمو الاقتصادي في الاجل الطويل وعدم حياديتها، وذلك لتمكين السياسة النقدية من تحقيق الاستقرار النقدي للمملكة، ومن ثم المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمـــــة

تعرف سياسة المالية العامة بأنها السياسة التي تتعلق بإدارة الإيرادات والنفقات العامة واستخدامهما؛ لتحقيق الأهداف المنبثقة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتبناها الدولة (الخطيب وشامية، 2012). وينظر إلى سياسة المالية العامة من الناحية التقليدية على أنها تؤدي ثلاث وظائف، وهي: تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة تخصيص الموارد، وتحسين توزيع الدخل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وترتبط وظيفة تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالدور الذي تقوم به سياسة المالية العامة في تحقيق الأهداف الرئيسة التي يقررها واضعو السياسة للاقتصاد الكلي في مجالات النمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار.

وستقوم هذه الدراسة بالتركيز على جانب من وظيفة الاستقرار ألا وهو النمو الاقتصادي لاعتباره إحدى وظائف سياسة المالية العامة في المملكة الأردنية؛ حيث يواجه الاقتصاد الوطني حالياً جملة من التحديات الاقتصادية، أبرزها تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في المملكة في الآونة الأخيرة التي وصلت إلى نحو 2.6% في عام 2011 (التقرير السنوي للبنك المركزي، 2011)، وتراجع أداء المالية العامة الذي تمثل باتساع فجوة العجز الحكومي؛ حيث بلغ عجز الموازنة ما نسبته 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام 2011 (نشرة مالية الحكومة، 2011).

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد تعرض الاقتصاد الأردني إلى صدمات خارجية عنيفة، تمثلت بارتفاع فاتورة مستوردات الطاقة الناتجة من الانقطاعات المتكررة في تدفق الغاز الطبيعي من مصر، واللجوء إلى استيراد منتجات وقود بتكلفة مرتفعة لتوليد الكهرباء، هذا إلى جانب مساهمة الحكومة في تحمل عبء حماية المستهلكين من ارتفاع أسعار الطاقة من خلال الدعم والإنفاق الاجتماعي؛ مما أدى إلى ارتفاع عجز الحكومة المركزية، وتصاعد خسائر التشغيل في شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة التي تدعم التعرفة الكهربائية. وتفاقمت الضغوط على الموازنة العامة للدولة في عام 2012 بسبب الظروف السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية المجاورة، والمساهمة في تحمل عبء توفير مساكن وخدمات طبية للاجئين القادمين من سورية.

أما عن أهمية وفعالية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي؛ فتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أنها كانت مثار جدال واسع بين العديد من الاقتصاديين، فقد أكد الكينزيون المتشددون على أهمية السياسة المالية في التأثير على الإنتاج، وضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي انطلاقا من أن السياسة النقدية تبدو نسبياً عقيمة. فيما ادعى النقديون المتشددون عكس ذلك، فالسياسة النقدية برأيهم أكثر فعالية من السياسة المالية ولها أثر فعال على مختلف الأنشطة الاقتصادية. أما اقتصاديو نظرية التوقعات العقلانية؛ فقد أشاروا إلى فشل هاتين السياستين في التأثير على النشاط الاقتصادي بآلية العمل التي جاء بها الكينزيون والنقديون. وخلافاً للكينزيين والنقديين واقتصاديي نظرية التوقعات العقلانية الذين ركزوا في تحليلاتهم على جانب الطلب الكلي، فإن اقتصاديي جانب العرض شددوا على أهمية استخدام الحوافز المالية، خاصة الحوافز الضريبية في التأثير على جانب العرض الكلي.

ونظراً للدور المهم للسياسة المالية في تحريك وتيرة النشاط الاقتصادي في الأردن، وفي ظل هذه الأوضاع والمستجدات، فإن هذه الدراسة ستحاول التعرف على أثر السياسة المالية الاستنسابية على النمو الاقتصادي في المملكة، التي تعكس التغيرات المتعمدة في الإنفاق الحكومي أو الإيراد الضريبي المعدل من خلال استبعاد أثر الدورة الاقتصادية، وذلك باستخدام التحليل القياسي الكمي، أملاً في التوصل إلى نتائج تساعد صانعي السياسات الاقتصادية في اتخاذ الإجراءات والقرارات الملائمة، والداعمة للنمو الاقتصادي المستدام.

وتقع هذه الدراسة في خمسة فصول، سيعرض الأول منها الإطار العام للدراسة من حيث مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفرضياتها والمنهجية المتبعة في البحث. وسيخصص الفصل الثاني لعرض الإطار النظري للدراسة، حيث يتم فيه التعرف إلى مفهوم السياسة المالية الاستنسابية والسياسة النقدية وأدواتهما وأهدافهما من جهة، ومن جهة أخرى، يتم تناول أهمية السياستين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من وجهة نظر المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة، هذا إلى جانب استعراض بعض الدراسات السابقة التي بحثت في نفس الموضوع. ويتناول الفصل الثالث واقع الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1976-2011) وتطور السياسة المالية والنقدية، كما يتعرض إلى ماهية السياسة المالية الاستنسابية في الأردن، وهيكل الإيرادات والنفقات الحكومية، ومقاييس العجز أو الوفر في الموازنة العامة للمملكة. أما الفصل الرابع؛ فقد تم فيه تقدير العلاقة الكمية بين السياسة المالية الاستنسابية والنشاط الاقتصادي في الأردن

باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM). وتناول الفصل الخامس النتائج التي خلصت إليها الدراسة في ضوء التحليل القياسي والتوصيات المقترحة.

1 2 مشكلة الدراسة (أسئلة البحث):

تستخدم الحكومة الأردنية أدوات السياسة المالية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، إذ تشتمل هذه الأدوات على الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي وكذلك معدلات الضرائب، وتنقسم كل أداة إلى قسمين، هما: دوري، واستنسابي، فالتغييرات الاستنسابية تعكس تغييرا متعمدا في عناصر أساسية في الإنفاق الحكومي أو الإيراد الضريبي أو كلاهما معاً، وتعالج قضايا تبقى عبر الدورة الاقتصادية من خلال سياسات حكومية واضحة ومباشرة، مثل: تخفيض الإنفاق، وزيادة القاعدة الضريبية أو زيادة معدلات الضرائب. أما التغيرات الدورية؛ فهي تغيرات في الإنفاق الحكومي أوالإيراد الضريبي تتبع الدورة الاقتصادية ركوداً ورواجاً، ففي حالة اتجاه الاقتصاد إلى الكساد ينخفض الإيراد الضريبي آليا، كما يزداد الإنفاق الحكومي على تعويضات البطالة تلقائياً أيضاً.

ويشير التقسيم أعلاه (استنسابي، ودوري) إلى الدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه صانع القرار في استخدام أدوات السياسة المالية بشقها الاستنسابي في التأثير على النشاط الاقتصادي.

من هنا، تكمن مشكلة الدراسة في البحث عن إجابات لتساؤلات الدراسة التي تتمحور حول أثر السياسة المالية الاستنسابية على النمو الاقتصادي في الأردن، ويتفرع عن هذه التساؤلات الأسئلة التالية:

- هل كان للتغيرات في النفقات الحكومية المعدلة دورياً (الإنفاق الاستنسابي) الأثر الإيجابي في النمو الاقتصادي في الأردن ؟
- هل كان للتغيرات في الإيرادات الحكومية المعدلة دورياً (الإيرادات الاستنسابية) الأثر الإيجابي في النمو الاقتصادي في الأردن؟
- هل كانت السياسة المالية الاستنسابية تتماشى مع اتجاه الدورة الاقتصادية (Procyclical) أو ضد اتجاه الدورة الاقتصادية (Countercyclical)؟

1 3 أهمية الدراسة وما يميزها عن الدراسات السابقة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تبحث فيه، فضلا عن أن مؤشرات الناتج الممكن (Potential Output) والرصيد المالي المعدل لاستبعاد أثر الدورة الاقتصادية غير مشاهدة، ولا تتوافر بيانات عنها. من هنا، تبرز أهمية الدراسة في ما يأتي:

1. التعرف إلى السياسة المالية الاستنسابية المتبعة في الأردن، والأدوات التي تستخدمها وأهدافها.
2. إيجاد مؤشرات تمكن صانعي السياسات الاقتصادية في الأردن من اتخاذ القرارات المناسبة، وذلك بالاسترشاد أولا بمستوى الناتج الممكن في علاقته مع مستوى الناتج الفعلي، وثانيا الاسترشاد بمستوى الرصيد المالي المعدل دوريا (الرصيد الهيكلي).
3. قياس أثر أدوات السياسة المالية الاستنسابية في النشاط الاقتصادي في الأردن.
4. نأمل أن تعد مرجعاً مهماً للباحثين والأكاديميين في مجال السياسة المالية والنقدية.

وتعد هذه الدراسة -حسب علم الباحث- من الدراسات الأولى التي أجريت على الاقتصاد الأردني من حيث تناولها موضوع السياسة المالية الاستنسابية، التي تعكس التغيير في رصيد المالية العامة المعدل باستبعاد أثر العوامل الدورية (Cyclically Adjusted Balance)، حيث يستبعد تأثير الدورة الاقتصادية (مقاسه بفجوة الناتج) على متغيرات المالية العامة، كما أنها تستخدم بيانات حديثة تتعلق بالفترة (1976-2011).

ويرتبط أحد الاعتبارات المهمة المتعلقة بتقييم التأثير المترتب على موقف الموازنة العامة، بالتمييز بين التغييرات الآلية والتغييرات الاستنسابية، وبين العجز الهيكلي والعجز الدوري، فالتغييرات الاستنسابية هي تغييرات في الإنفاق الحكومي أو الإيراد الضريبي تعكس تغييرا متعمدا في عناصر أساسية، أي تغييرات في برامج الإنفاق أو المعدلات الضريبية، للتأثير على الناتج الحقيقي ومعدل البطالة، أما التغيرات الآلية؛ فهي تغيرات تعزى إلى اتجاه الاقتصاد إلى الكساد أو الرواج.

4 1 أهداف الدراسة وفرضياتها:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر السياسة المالية الاستنسابية في النشاط الاقتصادي في الأردن، ويأتي ذلك من خلال المراحل الآتية:

أ - تقدير الناتج الممكن (الطبيعي) وفهم علاقته مع مستوى الناتج الفعلي.

ب - تقدير الرصيد المالي المعدل لاستبعاد أثر العوامل الدورية (الرصيد الهيكلي أو الاستنسابي).

ج - قياس أثر أدوات السياسة المالية الاستنسابية على النمو الاقتصادي في الأردن.

وتستند هذه الدراسة إلى بعض الفرضيات المنبثقة من طبيعة العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الأردن، حيث ينضوي تحت هذه العلاقة الفرضيات الآتية:

- ليس هناك علاقة بين نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة التغير في النفقات الحكومية الاستنسابية على المدى الطويل.
- لا توجد علاقة بين نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة التغير في الإيرادات الحكومية الاستنسابية على المدى الطويل.

5 1 منهجية الدراسة:

سيتم الاستعانة بالأسلوبين: الوصفي والكمي في تحليل البيانات وتفسيرها. وقد تم اجراء التحليل على ثلاث مراحل، تناولت المرحلة الأولى منها توضيح مفهوم الناتج الممكن وطريقة تقديره باستخدام ما يسمى بمصفي هودريك بريسكوت (Hodrick-Prescott filter)، ويعد فلتر هودريك بريسكوت أحد أساليب السلاسل الزمنية المتقدمة والأكثر شيوعا في مجال استخلاص الاتجاه العام طويل الأجل للسلسلة الزمنية، في حين تناولت المرحلة الثانية تقدير الرصيد المالي المعدل لاستبعاد أثر الدورة الاقتصادية بشقيه (الإيرادات الحكومية الاستنسابية والنفقات الحكومية الاستنسابية) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). أما المرحلة الاخيرة؛ فقد تم فيها تقدير العلاقة الكمية بين السياسة المالية الاستنسابية والنشاط الاقتصادي باستخدام نموذج اقتصادي، يأخذ الصيغة الآتية:

$$Y = f (Gca، Rca، Def، CF،CPI، M2)$$

Y: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Gca: النفقات الحكومية الاستنسابية

Rca: الإيرادات الحكومية الاستنسابية

Def: عجز الموازنة الهيكلي

M2: عرض النقد بالمفهوم الواسع

CF: التكوين الرأسمالي الثابت

CPI: الرقم القياسي لأسعار المستهلك

ولأغراض إجراء التحليل القياسي في هذه الدراسة، سيتم استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة باعتباره مقياسا للنشاط الاقتصادي، والإيرادات الحكومية الاستنسابية، والنفقات الحكومية الاستنسابية، وعجز الموازنة الهيكلي لتمثيل السياسة المالية الاستنسابية، في حين سيتم استخدام عرض النقد بالمفهوم الواسع لتمثيل السياسة النقدية، إضافة إلى استخدام متغيرات التكوين الرأسمالي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلكين.

وسيتم استخدام بيانات سنوية للفترة (1976-2011) للمتغيرات كافة. وتعتمد هذه الدراسة على المعلومات والبيانات الإحصائية المنشورة من قبل البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة ووزارة المالية وصندوق النقد الدولي.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1-2 مقدمة

سيتناول هذا الفصل الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية، وسيتم فيه التعرف على مفهوم السياسة المالية والنقدية وأدواتهما وأهدافهما، بالإضافة إلى تناول أهمية السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من وجهة نظر بعض المدارس الفكرية الاقتصادية، هذا إلى جانب استعراض بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

2-2 السياسة المالية

تحتل السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث مكانة بارزة، بعد أن كان دورها ضعيفاً في العصور القديمة، حيث كان مطلوباً منها أن تكون محايدة تماماً اتساقاً مع طبيعة الفكر السائد آنذاك، وبقي حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهر في الأفق الأزمات الاقتصادية، وبصفة خاصة الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم سنة 1929. ويمكن القول بأن التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي الكبير جون مايرد كينز، وتأكيده على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشكلات الاقتصادية، خاصة مشكلة الكساد العظيم، وكان لا بد من ضرورة تبني آراء كينز حينها، الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

1-2-2 مفهوم السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة (Case/ Fair, 2003). ويزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية، فقد عرفها البعض بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة، التي تستخدم بقصد تحقيق أهداف محددة، وبعبارة أخرى هي سياسة الموازنة.

ويعرفها بعضهم الآخر بأنها سياسة استخدام المالية العامة من خلال برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها (حسين، 1988).

ومن جهة أخرى، تعرف السياسة المالية بأنها ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل، وذلك بتقدير مستوى إنفاق هذه الإيرادات ونمطها (هيكل، 1980).

ومن خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول: أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي أداة تستخدمها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التغيير في الايرادات والنفقات العامة؛ بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها.

2-2-2 السياسة المالية الاستنسابية مقابل السياسة المالية الدورية

تستخدم الحكومة أدوات السياسة المالية لتحقيق أهداف معينة أهمها الاستقرار الاقتصادي، وتشمل هذه الأدوات الإنفاق الحكومي، وكذلك الإيرادات الحكومية، وكل أداة سابقة الذكر ينضوي تحتها سياستين بحد ذاتهما: سياسة استنسابية، وسياسة دورية.

أ - السياسة المالية الاستنسابية (Discrationary fiscal policy): هي السياسة التي تعنى بالتغييرات الاستنسابية أو الهيكلية، والتي تعكس تغييراً متعمداً في عناصر أساسية في برامج الإنفاق أو الإيرادات الضريبية، وتعالج قضايا تبقى عبر الدورة الاقتصادية من خلال سياسات حكومية مباشرة، مثل: تخفيض الإنفاق، أو زيادة القاعدة الضريبية (Case/ Fair, 2003).

ب - السياسة المالية الدورية (Automatic stabilizer Fiscal policy): هي السياسة التي تعنى بالتغيرات الدورية أو الآلية، وتتبع هذه التغيرات الدورة الاقتصادية ركوداً ورواجاً، ففي حالة اتجاه الاقتصاد إلى الكساد ينخفض الإيراد الضريبي آلياً، كما يزداد الإنفاق الحكومي على تعويضات البطالة آلياً أيضاً (Case/ Fair, 2003).

3-2-2 أدوات السياسة المالية الاستنسابية

يمكننا التمييز بين أداتين رئيستين تستخدمهما الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي، هما:

أ - التغيير في معدل الإنفاق الاستنسابي.

تطورت النفقات الاستنسابية مع تطور دور الدولة من الدولة الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة الى الدولة الحارسة ، حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسة من أدوات السياسة المالية الاستنسابية.

وتتوقف درجة تأثير الإنفاق الاستنسابي على مدى كفاءة استخدامه ونوع الانفاق، ويمكن التمييز بين قسمين للانفاق، هي: الانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي. ويؤثر الإنفاق العام في الناتج المحلي من خلال زيادة القدرة الإنتاجية، ومن ثم ينعكس بالإيجاب على الناتج المحلي، وبالتالي زيادة الدخل المكتسب من الافراد، وزيادة الدخل تؤدي الى انفاق اضافي يحفز على انتاج جديد ودخل اكبر (أثر المضاعف).

ب - التغيير في معدل الإيرادات الاستنسابية.

تمثل الإيرادات الاستنسابية الوسائل التمويلية اللازمة للانفاق الحكومي، وفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة تبعاً لقواعد معينة، يسمح للدولة بتوجيه كل من الاستهلاك والإنتاج حسب احتياجات الاقتصاد الوطني وظروفه.

ويرى الكثير من الاقتصاديين ان النظام الضريبي يمكن أن يعمل على تخفيض معدلات التضخم، ففرض معدلات ضريبية مرتفعة يقلل من الانفاق التبذيري، كما أن الضرائب التصاعدية على الدخل تعمل على اعادة توزيعه.

4-2-2 أهداف السياسة المالية الاستنسابية

تهدف السياسة المالية الاستنسابية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة التي تسهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين توزيع الموارد بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة وإعادة توزيع الدخل. ونحاول في هذا الجزء من الدراسة التطرق إلى الدور الذي تقوم به السياسة الاستنسابية في تحقيق الأهداف السابقة، وذلك على النحو الآتي:

أ - دور السياسة المالية الاستنسابية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي الضغوط التضخمية الكبيرة في المستويات العامة للأسعار، مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب ومستدام (سليمان، 1973).

والتشغيل الكامل يتطلب اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين الذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار؛ فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار.

وتؤدي السياسة المالية الاستنسابية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وقت الكساد أو وقت الرواج نظراً لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل القومي، بالاعتماد على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية التي تهدف الى التأثير على الطلب الكلي انخفاضاً وارتفاعاً (معتوق، 2000).

ب - دور السياسة المالية الاستنسابية في تخصيص الموارد الاقتصادية

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة؛ بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع (حشيش، 1984).

وتتلخص مشكلة تخصيص الموارد في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل: التفضيل بين غرض وآخر، أو قطاع اقتصادي وآخر، وفي الأحوال جميعها يتضمن الاختيار التضحية ببعض الأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد (الشيخ، 1989).

وتعمل السياسة المالية في مجال تخصيص الموارد على حسن توجيهها وتخصيصها، وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة، منها: حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز، وحالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية.

ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم استخدام هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية عامة والسياسة المالية على وجه الخصوص مناسبة، كأن يرفع من أسعار استهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها، وفي نفس الوقت البحث عن بدائلها، لأنه في حالة ترك أسعار هذه الموارد منخفضة في الوقت الحاضر لا شك أنه يؤدي إلى الإسراف والتبذير في استخدامها ويؤدي أيضا إلى وقوع كوارث في المستقبل عندما تنضب دون توفير البدائل المناسبة.

ج - دور السياسة المالية الاستنسابية في إعادة توزيع الدخل

يقصد بإعادة توزيع الدخل إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة، بغرض تقليل التفاوت بين فئات المجتمع. من هنا؛ فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من هذا التفاوت.

وقد تلجأ الدولة أحياناً إلى وضع حد أدنى للأجور، أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية، وقد تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة (عبد الواحد، 1993).

ومن خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخول المتدنية، لا شك أنه يرفع من الدخول الحقيقية لهم، كما أن الحكومة تستعمل سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض، لأن الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي (لحاج، 1999).

5-2-2 معيقات السياسة المالية الاستنسابية

إن استخدام السياسة المالية الاستنسابية يعوقه ثلاث فجوات زمنية تأخر عملها أو تعيقها (Gordon, 2009)، هي:

أ - تأخر الاعتراف (**Recognition lag**): هو الوقت الذي يستغرقه أصحاب القرار لإدراك حالة الاقتصاد من ناحية ركود أو رواج، وهذه العملية تعتمد على تقييم الوضع الحالي للاقتصاد والتنبؤ له في المستقبل.

ب - تأخر سن القوانين وتطبيقها (**Implementation lag**): هو الوقت الذي تستغرقه السلطة التشريعية لتمرير القوانين اللازمة لتغيير معدلات الضرائب أو برامج الإنفاق، وإدراك السياسة المالية المرغوبة، كما أنه في حالة اقرارها فان تنفيذ السياسات يتطلب ايضا وقتا اضافياً قد يطول اعتماداً على كفاءة المنفذين وتعاون الجهات المعنية.

ج - تأخر الاستجابة (**Response lag**): ويعني وجود فجوة زمنية بين الحدث الاقتصادي وبين بدء سريان تأثير التغيير في معدلات الضرائب أو الإنفاق على الاقتصاد الكلي.

3-2 تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي

لقد مر موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، حيث كان دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي يزداد من فترة لأخرى، وذلك بما تملكه من إمكانات مالية ومؤسسية، بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومع مرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي، وفي حال غياب هذا الدور، تتعرض اقتصاديات الدول إلى مشكلات عديدة، مثل: التضخم، والانكماش، وعدم الاستقرار (الببلاوي، 1998).

1-3-2 دور الدولة حسب رأي المدرسة التجارية

كان موضوع دور الدولة في الاقتصاد نقطة جدل دائم بين الاقتصاديين عند مطلع القرن الخامس عشر، حيث ظهر فكر التجاريين بعد أزمة ارتفاع الأسعار في الدول الأوروبية بسبب زيادة تدفق المعادن الثمينة إلى اقتصاديات تلك الدول؛ مما جعل هذه الأخيرة تعطي أهمية بالغة لإحداث التوازن في مدفوعاتها، ولذلك كان اهتمام التجاريين هو تحقيق فائض في الإنتاج بهدف التصدير، الأمر الذي جعلهم ينادون بأهمية النشاط التصديري، كما نادوا بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث ساد الظن بأن كل فرد أجدر بتحقيق مصلحته، وأن المصلحة العامة ليست إلا مجموع مصالح الأفراد، الأمر الذي قلص دور الدولة إلى مجرد اتخاذ الإجراءات التي تكفل حماية مصالح الأفراد داخليا وخارجيا.

2-3-2 دور الدولة حسب رأي المدرسة الكلاسيكية

مع مطلع القرن السابع عشر، ظهرت النزاعات التجارية وسادت الفوضى، الأمر الذي جعل التجاريين ينادون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية، وقد اختلفت صور تدخل الدولة من دولة لأخرى، غير أنه خلال هذه الفترة ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تبنى على أساس ترك النشاط للأفراد دون تدخل من الدولة، وقد قامت أفكار الكلاسيك على أن هناك قوى ذاتية قوية تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في الاقتصاد. وعليه؛ فإن الاقتصاد في ظل نظام السوق لديه الآلية الذاتية لإعادة توازنه، وقد ترتب على ذلك أن وظيفة الدولة هو القيام بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع؛ أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي. هذا، وقد سادت أفكار الكلاسيك لفترة طويلة إلى أن حدثت مشكلة الكساد الكبير، عندها بدأ الاقتصاديون يشككون في افكار النظرية الكلاسيكية بعد عجز اقتصاديات الدول عن إعادة توازنها بطريقة آلية، كما كان يدعي الكلاسيك (خليل، 1994).

3-3-2 دور الدولة حسب رأي المدرسة الكينزية

اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر مكانه مفهوم الدولة المتدخلة، خاصة بعد أن ساد العالم الكساد العالمي الكبير في عام 1929، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصادي الإنجليزي كينز، ولقد جاءت أفكار كينز معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك، التي رسمت السياسات الحكومية واجبة الإتباع للخروج من الأزمة.

لقد قامت النظرية الكينزية على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق إقامة بعض المشروعات العامة لتحريك النشاط الاقتصادي من الركود، ويتم ذلك من خلال الإنفاق، باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي.

وقد ترتب على ذلك أن وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة، مثل: الأمن، والحماية، والعدالة، وإقامة المرافق العامة. إن المبدأ السائد حينها في مجال المالية العامة للدولة هو التخلي عن الحياد المالي الذي يهدف في الدرجة الأولى إلى استقرار

الموازنة، وإحلال محله المالية الوظيفية التي تهدف إلى الاستقرار الاقتصادي ولو كان على حساب استقرار الموازنة العامة.

4-3-2 دور الدولة بعد الحرب العالمية الثانية

بعد الحرب العالمية الثانية ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق، وعندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية، وكان ممن تبنى هذا الاتجاه عدد من دول العالم الثالث، ولاشك في أن البيئة الفكرية التي كانت في ذلك الوقت تختلف اختلافا جوهريا عنها في الوقت الحاضر، ذلك أن معظم دول العالم الثالث كانت وقتها حديثة العهد بالاستقلال، وكانت تتطلع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بأنظمتها ومؤسساتها، وبالطبع فإنه في ظل وجود تلك الإيديولوجيات اقتنعت هذه البلدان كغيرها بأنه لا يمكن حدوث التنمية دون تدخل مباشر من جانب الدولة. وقد ترتب على ذلك مجموعة من النتائج من أهمها أن وظيفة الدولة تغيرت؛ حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في كثير من المجتمعات واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي إلى حد كبير، وساد مبدأ الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل آنذاك، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءاً لا يتجزأ من أنشطتها الاقتصادية، ومن ثم أصبح علم المالية العامة جزءاً من الاقتصاد السياسي للاشتراكية.

5-3-2 دور الدولة في المرحلة الحديثة

مما سبق، يتضح أن الدولة أصحبت تمارس دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي، وهو ما أدى إلى الانتقال إلى المرحلة الموالية، ففي نهاية السبعينيات شهد العالم تغيرات فكرية وسياسية واقتصادية واسعة ساعدت في تراجع تلك الإيديولوجيات التي تؤدي إلى توسيع دور الدولة، وفي المقابل برز اهتمام واسع لتقليص وظائف الدولة إلى أدني مستوى، وذلك إثر المشكلات التي تعرضت لها اقتصاديات الدول التي أخذت بمبدأ الاقتصاد الاشتراكي، مثل: التضخم، والبطالة، والمديونية الخارجية ...، وغيرها. وقد اعتمد المعارضون لفكرة الاقتصاد الاشتراكي على الواقع الذي آلت إليه تلك الدول، وخير دليل الفشل الكبير الذي تعرضت له دول أوربا الشرقية، والاتحاد السوفيتي، وغيرها من الدول التي توسعت في النشاط العام.

إن كان موضوع سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية هو أمرا مهم وضروري لتحسين استخدام الموارد وتنميتها وتوفير العدالة والاستقرار، إلا أن ذلك لا يعني أن تقوم الدولة بالتدخل المستمر بشكل مباشر، وإنما قيامها بتنظيم إدارة الموارد الاقتصادية في اتجاه عام متناسق مع أهداف الدولة، وأن تكون للدولة القدرة على منع أي انحراف من شأنه أن يهدد مصالح المجتمع.

إن للدولة دورا مهما وأساسيا في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار السعري والتوازن الخارجي والعمالة الكاملة والعدالة في التوزيع، ومنع الاحتكارات، بالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية في الأمن والدفاع والقضاء حتى في ظل نظام الاقتصاد الحر. ولهذا؛ يتطلب من الدولة التدخل المدروس في الحياة الاقتصادية، بحيث لا يمنع تدخلها هذا قوى السوق من أن تعمل بطريقة صحيحة وفي الوقت نفسه يتسنى لها إدارة دفع الاقتصاد بما يتلاءم مع أهدافها التنموية.

ونخلص في الأخير إلى أن مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر سيستقر على مفهوم جديد لدور الدولة، وليس بالضرورة أحد الأدوار الثلاثة سالفة الذكر؛ لأن الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية تؤدي دورا مهما في تشكيل مثل تلك المفاهيم، كما أن لكل دولة ظروفها وأوضاعها الخاصة بها، وبصفة عامة فإن دور الدولة يتضح أكثر عند وضع السياسة الاقتصادية للبلاد وتنفيذها.

4-2 السياسة النقدية ومفهومها:

تعرف السياسة النقدية بأنها تلك البرامج أو الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولاً للأهداف المرغوبة، وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي (معتوق، 1989).

وتعرف أيضا بأنها مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية بقصد إحداث أثر في الاقتصاد، وكذلك من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف (قدي، 2003).

ويقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة أو نقصانا وذلك بتأثيره على حجم الائتمان ومعدلات الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية، ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادي في المجتمع (راضي، 1998).

مما تقدم، يمكن القول: إن السياسة النقدية هي جملة الإجراءات والتدابير التي يتخذها البنك المركزي للتأثير على الأهداف التشغيلية المتمثلة بأسعار الفائدة والقاعدة النقدية، ويهدف البنك المركزي من ذلك إلى توفير الحجم المناسب من السيولة المحلية الذي يتلاءم والنشاط الاقتصادي الحقيقي من جهة، ويحافظ على الاستقرار النقدي ويقصد به استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف وانسجام هيكل أسعار الفوائد مع التطورات المحلية والدولية من جهة ثانية.

2-4-1 أدوات السياسة النقدية

تعتمد السلطة النقدية في تنفيذ سياستها النقدية على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يتم استخدامها حسب الظروف الاقتصادية التي تشهدها الدولة، وهذه الأدوات تقسم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى هي أدوات كمية (غير مباشرة) وهي مصممة للتأثير على الحجم الكلي للائتمان دون التمييز بين القطاعات الجزئية للاقتصاد، أما المجموعة الثانية، فهي أدوات نوعية (مباشرة) تستطيع التمييز بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر. من هنا؛ يمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية إلى ما يأتي:

أ - أدوات كمية (غير مباشرة)

- سعر إعادة الخصم: يقصد بسعر الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة للبنوك التجارية.

- عمليات السوق المفتوحة: يقصد بها قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالي سواء كانوا بنوكا أو أفرادا من جميع الأنواع، خاصة السندات الحكومية؛ وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.

- ❖ نسبة الاحتياطي الإلزامي، وهي نسبة مفروضة على إجمالي الودائع لدى البنوك والتي يجب أن يحتفظ بها البنك لدى البنك المركزي.

- ❖ سعر نافذة الايداع.

ب - أدوات كيفية (مباشرة)

- ❖ تأطير القروض: ويمثل قيام البنك المركزي بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للعملاء من طرف البنوك التجارية، والهدف من هذا الإجراء هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها.

- ❖ فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم: والهدف من هذا الإجراء هو التأثير على الأنشطة الاقتصادية بتشجيع بعضها دون بعضها الآخر، وذلك عن طريق خفض او رفع سعر إعادة الخصم لقطاع معين من الصناعات.

- ❖ التعليمات المباشرة: هي التعليمات التي يقوم بإصدارها البنك المركزي وتكون ملزمة للبنوك التجارية.

- ❖ الإقناع الأدبي: يعتمد هذا الأسلوب على قيام البنك المركزي بمحاولة إقناع البنوك التجارية بما يتعين عليهم فعله لمواجهة مشكلات الاقتصاد، وذلك من خلال وسائل مختلفة منها الاجتماعات الدورية بمديري البنوك التجارية وعقد الندوات والمحاضرات.

2-4-2 أهداف السياسة النقدية

إن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية، وتسهم في تحقيق الأهداف العامة لها، إضافة إلى أن للنقود تأثيرا على المتغيرات الاقتصادية الأخرى. وتختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات وأهدافها. وتتمحور الأهداف الرئيسة للسياسة النقدية في الأردن -كما تتضح من قانون البنك المركزي الأردني لعام 1973- حول الأهداف الآتية:

- المحافظة على الاستقرار النقدي: يقصد به استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر الصرف، وانسجام هيكل أسعار الفائدة مع التطورات المحلية والدولية.
- المحافظة على منعة ومتانة الجهاز المصرفي من خلال استهداف مؤشرات المتانة المصرفية ضمن النسب الدولية المتعارف عليها.
- ضمان قابلية تحويل الدينار الأردني من خلال الاحتفاظ باحتياطيات مناسبة من العملات الأجنبية والذهب وإدارتها.
- المحافظة على مستوى أمثل من السيولة المحلية، بحيث تكون نسب نمو السيولة المحلية (عرض النقود بالمفهوم الواسع) متوافقة مع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

2-5 تطور السياسة النقدية ودورها في النشاط الاقتصادي

2-5-1 المدرسة الكلاسيكية

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اعتقدوا بأن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل مع افتراض حيادية النقود (الشافعي، 1990)، ويقصد بحيادية النقود عدم حدوث تغيرات على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد القومي نتيجة تغير المعروض النقدي.

وتعبر النظرية الكمية للنقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار يترتب عليها زيادة بالقدر نفسه وفي نفس الاتجاه، فأي تغير يحدث في عرض النقود ينعكس بالقدر نفسه على المستوى العام للأسعار دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للناتج القومي، في ضوء افتراض أن النقود تؤدي وظيفة واحدة هي وسيط في التبادل.

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور في مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقة و أسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات. ويتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية، بينما اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة العوامل التي تؤثر

على المستوى العام للأسعار وتحليلها، وبذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة.

2-5-2 المدرسة الكينزية

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائدا ومقبولا من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير (1929-1932) وما نتج عنها من آثار سلبية عجزت النظرية النقدية الكلاسيكية عن معالجتها بشكل فعال.

وقد ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلولا مقترحة لحل تلك الأزمة، ووجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها، ودرس علاقتها بمستوى الإنفاق القومي، ونادى بأن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولا، ومن ثم لابد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة، حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفاق من خلال التعادل بين كمية النقود والطلب على النقود، بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والادخار (توازن سوق السلع) مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام.

ولهذا؛ اقترح كينز بعض السياسات النقدية التي من أبرزها سياسة النقود الرخيصة، وتشير هذه السياسة إلى أن أي زيادة في عرض النقود تؤدي إلى تنشيط الطلب الذي يؤدي إلى التأثير على الناتج القومي.

من هنا، يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست بالمحايدة بل هي إيجابية، إذ لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في الأحوال كافة، بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل، وذلك انطلاقا من فرضية مفادها أن حالة التوظيف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد القومي. وهكذا، فقد عكست النظرية الكينزية المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية، ولكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية.

3-5-2 المدرسة النقدية

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة، حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية

التي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة، وتم بموجبها تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيس للنقود في النشاط الاقتصادي. وأصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقديين ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس في مجال الفكر والتحليل النقدي فحسب بل أيضا في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموماً (معتوق، 2000).

ويعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثرا فعالا على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية. ولقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي، له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي، ومن ثم الناتج القومي والأسعار، وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يؤثر عرض النقود في المدى الطويل، بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط، كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا ومهما على الإنفاق الكلي، ومن ثم على الدخل القومي.

مما سبق، نخلص إلى أن الفكرة الرئيسة للنظرية النقدية المعاصرة، تتمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود، يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية، وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي.

2 6 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي بحثت في العلاقة بين النمو الاقتصادي والسياسة المالية، ومن هذه الدراسات ما يأتي:

الدراسات الأجنبية

دراسة كل من Cottarelli و Jaramille (2012) التي هدفت إلى قياس العلاقات القصيرة وطويلة الأجل بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة. وتم تمثيل السياسة المالية بمتغيرات العجز في الموازنة والدين وكلف التمويل. وخلصت الدراسة إلى أنه على الدول تخفيض نسبة الدين إلى الناتج الذي يؤثر سلباً بالنمو طويل الأجل، وأن تصحيح أوضاع المالية العامة من المرجح أن يضر بالنمو في المدى القصير.

فيما جاءت دراسة لصندوق النقد الدولي (IMF) والتي قام فيها كل من Fedelino و Ivanova و Harton (2009)، لايجاد طريقة لاحتساب الرصيد المالي المعدل دوريا وأدوات الضبط التلقائي، وتبرز اهمية هذه المؤشرات في تقييم مدى استجابة السياسة المالية لظروف الاقتصاد الكلي. وتم الاعتماد في عملية تقدير الرصيد الهيكلي (الاستنسابي) وادوات الضبط التلقائي على تقدير فجوة الناتج (Output Gap) وتقدير مرونات النفقات والايرادات الحكومية الاستنسابية.

أما دراسة Giordano و Momigliano و Neri و perotti (2008)، فقد هدفت إلى دراسة آثار السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي الخاص والتضخم وسعر الفائدة طويل الأجل في إيطاليا، باستخدام نموذج SVAR، خلال الفترة (1982-2004). وتوصلت الدراسة إلى أنه في حال حدوث صدمة بمقدار نسبة مئوية واحدة في متغير الإنفاق الحكومي، يكون تأثيره كبيراً وقوياً على النشاط الاقتصادي بمقدار 0.6% بعد ثلاثة أرباع من الفترة اللاحقة، وبخصوص التأثير على متغير التضخم، فقد كان ايجابيا وصغيرا وقصير الأجل، أما التأثير على باقي المتغيرات، فقد كان إيجابيا.

من جانب آخر، قام كل من Golinelli و Momigliano (2007) ببناء نموذج يحلل خصائص السياسات المالية في منطقة اليورو خلال الفترة (1978-2006)، وما إذا كانت السياسة المالية الاستنسابية تتماشى مع اتجاه الدورة الاقتصادية أو ضد اتجاه الدورة

الاقتصادية، وتم تمثيل النموذج بالرصيد المالي الأولي المعدل دوريا الذي يعتمد على فجوة الناتج والرصيد المالي الأولي ومستويات الدين، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك ميلا طفيفا نحو الدورية يظهر مع مرور الوقت، وأن تأثير السياسات المالية قوي وواضح على العجز الهيكلي والدين العام.

وقد جاءت دراسة Rezk (2005) لتقييم آثار السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الأرجنتين للفترة (1984-2005)، وقام الباحث باستخدام نموذج VAR مؤلف من خمسة متغيرات ربعية بالصيغة اللوغريتمية (الإيرادات الضريبية والإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم). وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ردة فعل إيجابية للناتج عند حدوث صدمة في الإيرادات الضريبية، وأن معدل التضخم يستجيب بشكل دوري لحدوث صدمة في الناتج المحلي الإجمالي.

كما قام Roberto Pertti (2004) بتقدير آثار السياسة المالية على كل من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة باستخدام بيانات ربعيه في خمسة دول، هي: استراليا (1960-2001)، وكندا (1961-2001) وألمانيا (1960-1989) وبريطانيا (1963-2001) وأمريكا (1960-2001). وذلك من خلال استخدام نموذج SVAR. وخلصت الدراسة إلى أن آثار السياسة المالية على الناتج تميل إلى أن تكون صغيرة، وأنه لا دليل على أن التخفيض في الضرائب يعمل بشكل أسرع وأكثر كفاءة من زيادة الإنتاج، وأن آثار حدوث صدمات في الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب على الناتج ومكوناته كان ضعيفا عبر الزمن.

وجاءت دراسة Alan Auerbach (2002)، والتي بحثت في دور السياسة المالية الاستنسابية في الاقتصاد، وقد خلصت الدراسة الى انه في السنوات الاخيرة ظهرت السياسة المالية الاستنسابية في الولايات المتحدة اكثر نشاطا من حيث استجابتها لكلا الظروف الاقتصادية الدورية ورصيد الموازنة العامة، وانه لا يزال هناك عدم يقين بشأن كيفية تأثير السياسة الاستنسابية على الناتج. كما ان هناك القليل من الادلة على ان السياسة الاستنسابية لعبت دورا هاما في مجال الاستقرار الاقتصادي خلال العقود الاخيرة، وذلك بسبب اختيار التوقيت غير المناسب للاستثمار الحكومي والذي يعتبر جزءا من ادوات السياسة الاستنسابية. وتؤكد الدراسة على ضرورة الحذر في استخدام السياسة المالية الاستنسابية وزيادة التركيز على استخدام السياسة المالية التلقائية.

الدراسات حول الأردن

قام القضاه (2013) من خلال دراسة أعدها بتقدير أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2011)، وقد تم الاعتماد على استخدام نموذج قياسي معدل لدالة الإنتاج الكلاسيكية بإدخال عبء الدين العام الخارجي (الأقساط والفوائد) كمتغير ثالث، بالإضافة إلى رأس المال والعمل. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين عبء الدين الخارجي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

كما قامت شكوكاني (2005) بتقدير علاقة كمية تربط بين النشاط الاقتصادي والسياستين النقدية والمالية خلال الفترة (1976-2004) في الاردن باستخدام نموذج سانت لويس، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأثر الفوري (قصير الأجل) والتراكمي الديناميكي (طويل الأجل) للسياسة النقدية أكبر وأقوى من السياسة المالية، كما أنها أكثر قدرة على التنبؤ بالتغيرات في النشاط الاقتصادي.

أما دراسة قاقيش (2005)، فقد هدفت إلى بيان أثر الاستثمار الحكومي العام على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن، منها: الناتج القومي الإجمالي قبل وبعد برامج التصحيح خلال الفترة (1976-2001). وأظهرت نتائج الدراسة -بعد فترة التصحيح الاقتصادي- أنه لم يكن للإنفاق الحكومي دور قوي في عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب درجة انفتاح السوق الأردني على الخارج.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الدراسات حول الاردن سالفة الذكر وغيرها من الدراسات قد بحثت في أثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي ولكن باستخدام متغيرات السياسة المالية الكلية، دون التمييز بين التغيرات الاستنسابية والتغيرات الدورية.

وما يميز هذه الدراسة-حسب علم الباحث- أنها من الدراسات الأولى التي أجريت على الاقتصاد الأردني من حيث تناولها موضوع السياسة المالية الاستنسابية، الذي يعكس رصيد المالية العامة بمعزل عن التقلبات الدورية الاقتصادية (Cyclically Adjusted Balance)، حيث يستبعد تأثير الدورة الاقتصادية (مقاسه بفجوة الناتج) على متغيرات المالية العامة، كما أنها تستخدم بيانات حديثة تتعلق بالفترة (1976-2011).

الفصل الثالث

واقع الاقتصاد الاردني

(تطور السياسة المالية والنقدية)

الفصل الثالث

واقع الاقتصاد الاردني

(تطور السياسة المالية والنقدية)

3-1 مقدمة

يعرف عن الاقتصاد الأردني بأنه اقتصاد حر وموجه، ويتصف بأنه اقتصاد خدمي يشكل فيه قطاع الخدمات حوالي (70%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية البالغة قيمته 20,348.8 مليون دينار في نهاية عام 2011، في حين يشكل قطاع الإنتاج السلعي ما نسبته (30%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (البنك المركزي، النشرة الإحصائية 2011).

ويقع الأردن جنوب غرب آسيا، ويتوسط الشرق الأوسط بوقوعه في الجزء الجنوبي من منطقة بلاد الشام والشمالي لمنطقة شبه الجزيرة العربية، ويقدر عدد سكان المملكة بحوالي 6.2 مليون نسمة في عام 2011. ويتصف الأردن بانخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، التي لا تتجاوز (10%) من مساحته الكلية البالغة حوالي 89 ألف كيلو متر مربع. ومن أهم الموارد الطبيعية المتوافرة في الأردن الفوسفات (حيث يعد ثالث اكبر مصدر لهذه المادة في العالم)، والبوتاس، بالإضافة إلى اعتماده على عائدات السياحة وحوالات العاملين في الخارج، إلى جانب المساعدات الخارجية.

3-2 تطورات الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1976-2011)

شهد الاقتصاد الأردني تطورات ملحوظة خلال العقود الأربعة الماضية؛ حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 589.3 مليون دينار عام 1976 إلى 20,348.8 مليون دينار عام 2011، وبمتوسط معدل نمو بلغ 10.9%، كما ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 1,689.4 مليون دينار عام 1976 إلى 10,244.0 مليون دينار عام 2011، وبلغ متوسط معدل النمو ما نسبته 5.4% (جدول 1).

وشهدت البلاد خلال هذه الفترة إنشاء وتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة، إضافة إلى تحول الاقتصاد الأردني إلى اقتصاد سوق حر، وارتفاع مستوى التشغيل، والسير في عملية

الخصخصة والدخول في منظمة التجارة العالمية، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد من خلال تنفيذ برامج تصحيح اقتصادية.

إضافة إلى ما سبق، فقد شهد الاقتصاد الأردني تحسناً ملحوظاً أسهم فيه تدفق المساعدات العربية والأجنبية وتحويلات المغتربين الأردنيين في الخارج، نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية. إضافة إلى ذلك، تدفق أعداد كبيرة من المواطنين الأردنيين العاملين في دول الخليج بسبب الحروب القائمة آنذاك، ونقل مدخراتهم إلى الأردن وإنفاقها وتوظيفها باستثمارات محلية.

وبالحديث عن مراحل تطور النمو في الاقتصاد الأردني، تم تقسيمها إلى خمس مراحل رئيسة خلال الفترة (1976-2011)، حيث شهدت المرحلة الاولى (1976-1981) حالة من الرخاء الاقتصادي، فيما اتسمت المرحلة الثانية (1982-1988) بالركود وشهد اخرها الازمة المالية والاقتصادية، بينما شهدت المرحلة الثالثة (1989-1998) برامج تصحيح اقتصادية واعادة هيكلة للاقتصاد وتثبيت سعر صرف الدينار الاردني مقابل الدولار الامريكي، اما المرحلة الرابعة (1999-2007) فقد تم فيها تطبيق برامج تصحيح اخرى وشهدت تحقيق معدلات نمو مرتفعة، واخيرا فقد شهدت المرحلة الاخيرة (2008-2011) العديد من الازمات، ابرزها: الازمة المالية العالمية، وازمة الديون السيادية، والربيع العربي.

الجدول 1. تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1976-2011).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة (سنة الأساس=1994)	معدل النمو في الناتج بالاسعار الجارية (%)*	معدل النمو في الناتج بالاسعار الثابتة (%)*
1976	589.3	1689.4	-	-
1977	712.3	1829.6	20.9	8.3
1978	818.5	2098.1	14.9	14.7
1979	1009.7	2534.6	23.4	20.8
1980	1198.2	2818.1	18.7	11.2
1981	1506.2	3302.2	25.7	17.2
1982	1714.3	3534.2	13.8	7.0
1983	1835.8	3455.8	7.1	-2.2
1984	1923.3	3604.1	4.8	4.3
1985	1965.8	3506.5	2.2	-2.7
1986	2223.2	3699.5	13.1	5.5
1987	2236.5	3785.5	0.6	2.3
1988	2261	3840.8	1.1	1.5
1989	2234	3428.7	-1.2	-10.7
1990	2521.4	3419.3	12.9	-0.3
1991	2736.9	3474.3	8.5	1.6
1992	3424.3	3967.3	25.1	14.2
1993	3735.2	4151.1	9.1	4.6
1994	4206.9	4358.1	12.6	5.0
1995	4597.8	4627.7	9.3	6.2
1996	4799.9	4724.3	4.4	2.1
1997	5090.1	4880.5	6.0	3.3
1998	5604	5027.5	10.1	3.0
1999	5769.4	5198.0	3.0	3.4
2000	6069.7	5418.7	5.2	4.2
2001	6478.3	5704.2	6.7	5.3
2002	6848.6	6034.2	5.7	5.8
2003	7320.8	6285.2	6.9	4.2
2004	8285.1	6823.7	13.2	8.6
2005	9163.9	7379.6	10.6	8.1
2006	10996.6	7976.9	20.0	8.1
2007	12616	8629.0	14.7	8.2
2008	16087	9253.3	27.5	7.2
2009	17272.4	9760.0	7.4	5.5
2010	18697.3	9985.4	8.2	2.3
2011	20348.8	10244.0	8.8	2.6
متوسط معدل النمو	-	-	**10.9**	**5.4**

- المصدر: البنك المركزي الاردني، قاعدة البيانات الاحصائية.
- *: تم احتساب معدلات النمو من قبل الباحث.

3-2-1 تطورات الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1976-1981)

شهد الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة حالة من الازدهار الاقتصادي حقق فيها الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو مرتفعة، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حوالي (20.7%) خلال هذه الفترة، بينما بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي (14.4%).

الجدول 2. معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم خلال الفترة (1976-1981).

السنة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	معدل التضخم (CPI)
1976	-	-	-
1977	20.9	8.3	11.7
1978	14.9	14.7	6.9
1979	23.4	20.8	14.3
1980	18.7	11.2	11.1
1981	25.7	17.2	12.0

- المصدر: تم احتساب معدلات النمو من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات السنوية للبنك المركزي الأردني.

وتعود حالة الازدهار الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد خلال هذه الفترة إلى مجموعة من العوامل، من أهمها: ارتفاع أسعار النفط العالمية وما ترتب عليه من زيادة في الفوائض المالية للدول المنتجة للنفط وزيادة الإنفاق الإنمائي فيها، وهذا أدى إلى زيادة الطلب على العمالة الأردنية في دول الخليج العربي، الأمر الذي ترتب عليه زيادة حوالات العاملين الأردنيين في الخارج. كما أسهمت زيادة الإنفاق والدخل في تلك الدول في زيادة الطلب على الصادرات الأردنية، مما أدى إلى زيادة الدخل المتأتي من قطاع الصادرات.

3-2-2 تطورات الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1982-1988)

وتمثل هذه المرحلة مرحلة تراجع في النشاط الاقتصادي، حيث انخفض متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي إلى (6.1%) و (2.2%) على التوالي خلال هذه الفترة، وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني من (2.95) دولار عام 1982 إلى (1.73) دولار في نهاية عام 1988.

الجدول 3. معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم خلال الفترة (1982-1988).

السنة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	معدل التضخم (CPI)
1982	13.8	7.0	6.5
1983	7.1	-2.2	1.9
1984	4.8	4.3	3.8
1985	2.2	-2.7	2.9
1986	13.1	5.5	0.0
1987	0.6	2.3	-0.2
1988	1.1	1.5	6.6

- المصدر: تم احتساب معدلات النمو من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات السنوية للبنك المركزي الأردني.

وشهدت هذه الفترة حالة الركود التي عانى منها الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة، وما صاحبها من هبوط في أسعار النفط العالمية، وتراجع الإيرادات النفطية للدول الخليجية، الذي انعكس بعد ذلك سلباً على حجم المساعدات المقدمة للأردن من جانب، وتراجع الطلب على العمالة الأردنية من جانب آخر. ولهذا؛ عانى الاقتصاد الأردني في نهاية هذه المرحلة من أزمة اقتصادية حادة، وقد تجسدت تلك الأزمة بوصول عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات إلى مستويات عالية، وهبوط احتياطيات الأردن من العملات الأجنبية إلى مستويات لم يتمكن البنك فيها من مواصلة تلبية الطلب على العملات الأجنبية، مما أدى إلى تعويم سعر صرف الدينار عام 1988.

3-2-3 تطورات الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1989-1998)

حقق الاقتصاد خلال هذه المرحلة معدلات نمو معتدلة، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي حوالي (9.7%) و(2.9%) على التوالي، وقد تم في عام 1995 وحتى الوقت الحالي ربط الدينار مع الدولار الأمريكي بسعر وسطي يبلغ 709 فلساً لكل دولار.

الجدول 4. معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم خلال الفترة (1989-1998).

السنة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	معدل التضخم (CPI)
1989	1.2-	-10.7	25.6
1990	12.9	-0.3	16.3
1991	8.5	1.6	8.2
1992	25.1	14.2	4.0
1993	9.1	4.6	4.5
1994	12.6	5.0	2.3
1995	9.3	6.2	2.3
1996	4.4	2.1	6.5
1997	6.0	3.3	3.0
1998	10.1	3.0	3.1

- المصدر: تم احتساب معدلات النمو من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات السنوية للبنك المركزي الأردني.

وشهدت هذه الفترة مرحلة تطبيق برامج تصحيح اقتصادية تبناها الأردن بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تصويب أوضاع الاقتصاد الأردني، وقد أعقبت الأزمة المالية والاقتصادية الحادة التي واجهتها المملكة في أواخر عام 1988. ونظرا لتأثر البلاد سلبا بأزمة حرب الخليج الثانية، فقد توقف العمل بهذه البرامج بعد (15) شهرا من بدايتها، وعاود الأردن مفاوضاته في إبرام اتفاقية برنامج تصحيح جديد للفترة (1992-1998)، وذلك بهدف مواجهة أزمة المديونية الخارجية، واستعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي.

4-2-3 تطورات الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1999-2007)

تبنى الأردن خلال هذه الفترة العديد من برامج التصحيح الاقتصادية أيضا، بدأها من خلال خطة تنمية خمسية جديدة للفترة (1999-2003)، ومعها وبشكل متواز تم تبني برنامج تحول اقتصادي واجتماعي خلال الفترة (2002-2004)، وتمثلت الأهداف الرئيسة لهذه البرامج في رفع معدل النمو الحقيقي، والمحافظة على معدلات تضخم منخفضة، وتعزيز الاحتياطيات من العملات الأجنبية، وتخفيض الرصيد القائم للدين الخارجي.

الجدول 5. معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم خلال الفترة (1999-2007).

السنة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	معدل التضخم (CPI)
1999	3.0	3.4	0.6
2000	5.2	4.2	0.7
2001	6.7	5.3	1.8
2002	5.7	5.8	1.8
2003	6.9	4.2	2.3
2004	13.2	8.6	2.7
2005	10.6	8.1	3.5
2006	20.0	8.1	6.3
2007	14.7	8.2	4.7

- المصدر: تم احتساب معدلات النمو من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات السنوية للبنك المركزي الأردني.

وقد انعكست محصلة ذلك كله على تحقيق الاقتصاد خلال هذه المرحلة معدلات نمو مرتفعة بلغت بالمتوسط حوالي (9.6%) و (6.3%) بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي.

5-2-3 تطورات الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2008-2011)

تأثر الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة -كغيره من دول المنطقة- بالتطورات الإقليمية والدولية، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج الاسمي حوالي (13.0%)، في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج الحقيقي حوالي (4.4%).

الجدول 6. معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم خلال الفترة (2008-2011).

السنة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	معدل التضخم (CPI)
2008	27.5	7.2	14.0
2009	7.4	5.5	-0.7
2010	8.2	2.3	5.0
2011	8.8	2.6	4.4

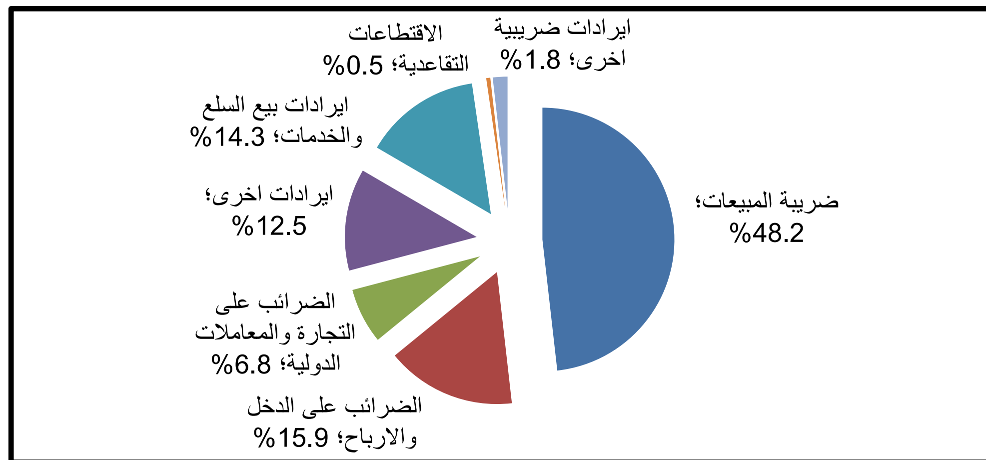
- المصدر: تم احتساب معدلات النمو من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات السنوية للبنك المركزي الأردني.

ويعزى التباطؤ في الاقتصاد الأردني خلال تلك الفترة إلى تعرضه إلى العديد من الصدمات الخارجية منذ عام 2008، بدءا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها، ومن ثم أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي، فالربيع العربي وانعكاساته، وتكرار انقطاع إمدادات الغاز المصري للأردن، وأخيرا الأزمة السورية وتعمقها وما نجم عنها من تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى المملكة، مما شكل ضغطا كبيرا على الاقتصاد الوطني وموارده المحدودة.

3-3 السياسة المالية في الأردن

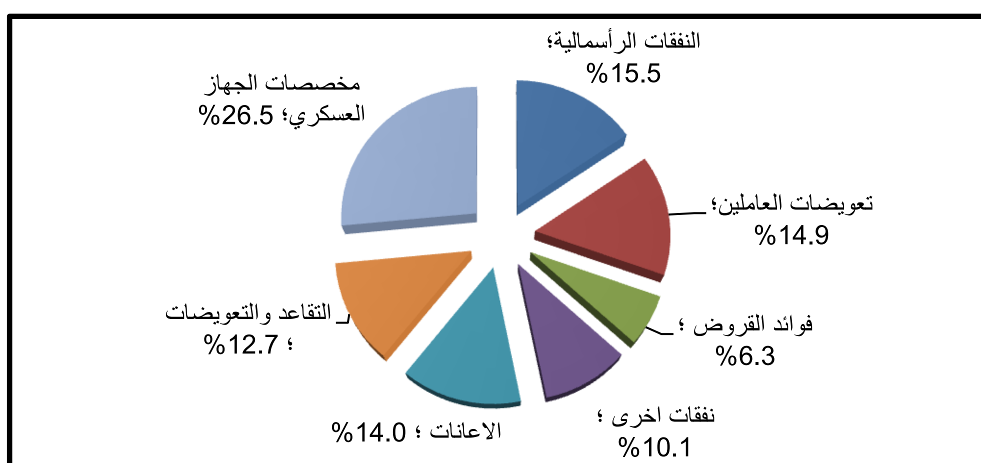
تهدف السياسة المالية في الأردن بشكل رئيس إلى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مقبولة، ويتم تنفيذ هذه السياسة من خلال أدوات محددة، هي: زيادة أو إنقاص الإنفاق الحكومي، و/أو الإيرادات الحكومية.

ويمكن تصنيف الإيرادات الحكومية حسب مصدرها في الأردن إلى إيرادات محلية (الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية)، وإيرادات خارجية (المنح والمساعدات الخارجية). وتتضمن الإيرادات الضريبية الضرائب على الدخل والأرباح، والضرائب على المعاملات المالية، والضرائب العامة على السلع والخدمات، والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، وإيرادات أخرى، في حين تشمل الإيرادات غير الضريبية الاقتطاعات التصاعدية، والإيرادات المتحصلة من بيع السلع والخدمات، مثل: طوابع الواردات، ورسوم تسجيل الأراضي(الشكل 1).



الشكل 1. هيكل الإيرادات العامة لعام 2011.

أما النفقات الحكومية؛ فيمكن التمييز بين الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري، وفيما يخص النفقات الرأسمالية، فتتضمن بشكل أساس الإنفاق على الآلات والمعدات، وشراء الأراضي والأبنية والإنشاءات. أما النفقات الجارية؛ فتتضمن نفقات تعويضات العاملين، وفوائد القروض، ونفقات الدعم والإعانة، ونفقات أخرى متنوعة (الشكل 2).



الشكل 2. هيكل النفقات العامة الاستنسابية لعام 2011.

1-3-3 تطورات الايرادات المحلية

تشير البيانات الواردة في الجدول (7) إلى ارتفاع الإيرادات المحلية من 107.6 مليون دينار في عام 1976 إلى 4,198.9 مليون دينار في عام 2011، وبمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط خلال الفترة (1976-2011) نحو 11.7%. وشكلت الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة بالمتوسط نحو 59.3% من اجمالي الايرادات المحلية، في حين بلغت نسبة الإيرادات غير الضريبية بالمتوسط نحو 40.7%. ورغم معدلات النمو المرتفعة التي سجلتها الإيرادات المحلية خلال هذه الفترة إلا أنها عجزت عن تغطية كامل النفقات الجارية، إذ بلغت نسبة تغطيتها للنفقات الجارية بالمتوسط نحو 90.1% خلال الفترة (1976-2011).

1-1-3-3 تطورات الايرادات الضريبية

بالنظر إلى التطورات التي شهدتها الإيرادات الضريبية خلال الفترة (1976-2011) في الجدول رقم (7)، يلاحظ أنها نمت بالمتوسط بمعدل 17.2%، حيث ارتفعت قيمة الإيرادات الضريبية من 41.8 مليون دينار عام 1976 إلى 3062.2 مليون دينار عام 2011. هذا وشكلت

الإيرادات الضريبية ما نسبته 38.8% من إجمالي الإيرادات المحلية في عام 1976، ووصلت هذه النسبة الى 72.9% عام 2011.

ويعزى التطور في الإيرادات الضريبية إلى ارتفاع الرسوم الجمركية، والذي يعد المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية، نتيجة الزيادة في الطلب على المستوردات، كما أن ارتفاع دخل الأفراد وأرباح الشركات نجم عنه ارتفاع حصيلة إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح مما ساهم بارتفاع الإيرادات الضريبية.

الجدول 7. هيكل الايرادات المحلية في الاردن خلال الفترة (1976-2011).

السنة	الإيرادات المحلية		الإيرادات غير الضريبية		الإيرادات الضريبية	
	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو
1976	107.6	-	65.8	-	41.8	-
1977	142.3	32.2	96.3	46.4	46.0	10.0
1978	158.5	11.4	96.6	0.3	61.9	34.6
1979	187.9	18.5	118.4	22.6	69.5	12.3
1980	226.1	20.3	136.2	15.0	89.9	29.4
1981	309.2	36.8	171.3	25.8	137.9	53.4
1982	362.2	17.1	200.3	16.9	161.9	17.4
1983	400.6	10.6	225.8	12.7	174.8	8.0
1984	415.0	3.6	232.2	2.8	182.8	4.6
1985	440.8	6.2	246.6	6.2	194.2	6.2
1986	514.4	16.7	237.9	-3.5	276.5	42.4
1987	531.5	3.3	242.3	1.8	289.2	4.6
1988	544.4	2.4	255.9	5.6	288.5	-0.2
1989	565.4	3.9	273.9	7.0	291.5	1.0
1990	744.0	31.6	383.9	40.2	360.1	23.5
1991	828.8	11.4	401.5	4.6	427.3	18.7
1992	1221.2	47.3	691.5	72.2	529.7	24.0
1993	1208.6	-1.0	660.5	-4.5	548.1	3.5
1994	1296.1	7.2	684.1	3.6	612.0	11.7
1995	1404.3	8.3	773.2	13.0	631.1	3.1
1996	1431.9	2.0	842.9	9.0	589.0	-6.7
1997	1378.3	-3.7	806.9	-4.3	571.4	-3.0
1998	1474.5	7.0	836.6	3.7	637.9	11.6
1999	1497.1	1.5	796.0	-4.9	701.1	9.9
2000	1592.1	6.3	993.3	24.8	598.8	-14.6
2001	1658.6	4.2	1017.0	2.4	641.6	7.1
2002	1644.1	-0.9	963.6	-5.3	680.5	6.1
2003	1675.6	1.9	1104.1	14.6	571.5	-16.0
2004	2147.2	28.1	136.3	-87.7	2010.9	251.9
2005	2561.8	19.3	143.9	5.6	2417.9	20.2
2006	3164.4	23.5	1030.9	616.4	2133.5	-11.8
2007	3628.1	14.7	1156.0	12.1	2472.1	15.9
2008	4375.4	20.6	1617.4	39.9	2758.0	11.6
2009	4187.8	-4.3	1307.9	-19.1	2879.9	4.4
2010	4261.1	1.8	1275.1	-2.5	2986.0	3.7
2011	4198.9	-1.5	1136.7	-10.9	3062.2	2.6
متوسط الفترة*						
1981-1976	188.6	23.9	114.1	22.0	74.5	27.9
1988-1982	458.4	8.6	234.4	6.1	224.0	11.8
1998-1989	1155.3	11.4	635.5	14.5	519.8	8.7
2007-1999	2174.3	11.0	815.7	64.2	1358.7	29.9
2011-2008	4255.8	4.2	1334.3	1.9	2921.5	5.6
2011-1976	1457.9	11.7	593.3	25.2	864.6	17.2

- المصدر: البنك المركزي الاردني، قاعدة البيانات الاحصائية.
- *: تم احتسابها من قبل الباحث.

الجدول 8. أهم مؤشرات الايرادات المحلية في الاردن خلال الفترة (1976-2011).

السنة	الإيرادات المحلية		الإيرادات غير الضريبية		الإيرادات الضريبية	
	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	النسبة إلى النفقات الجارية	النسبة إلى الإيرادات المحلية	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	النسبة إلى الإيرادات المحلية	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
1976	18.3	57.9	61.2	11.2	38.8	7.1
1977	20.0	72.8	67.7	13.5	32.3	6.5
1978	19.4	74.4	60.9	11.8	39.1	7.6
1979	18.6	58.5	63.0	11.7	37.0	6.9
1980	18.9	67.3	60.2	11.4	39.8	7.5
1981	20.5	79.0	55.4	11.4	44.6	9.2
1982	21.1	81.8	55.3	11.7	44.7	9.4
1983	21.8	88.3	56.4	12.3	43.6	9.5
1984	21.6	85.0	56.0	12.1	44.0	9.5
1985	22.4	81.3	55.9	12.5	44.1	9.9
1986	23.1	90.2	46.2	10.7	53.8	12.4
1987	23.8	88.2	45.6	10.8	54.4	12.9
1988	24.1	81.3	47.0	11.3	53.0	12.8
1989	25.3	75.4	48.4	12.3	51.6	13.0
1990	29.5	88.4	51.6	15.2	48.4	14.3
1991	30.3	91.7	48.4	14.7	51.6	15.6
1992	35.7	119.7	56.6	20.2	43.4	15.5
1993	32.4	108.0	54.7	17.7	45.3	14.7
1994	30.8	107.0	52.8	16.3	47.2	14.5
1995	30.5	107.2	55.1	16.8	44.9	13.7
1996	29.8	103.8	58.9	17.6	41.1	12.3
1997	27.1	90.4	58.5	15.9	41.5	11.2
1998	26.3	89.7	56.7	14.9	43.3	11.4
1999	25.9	91.1	53.2	13.8	46.8	12.2
2000	26.2	86.0	62.4	16.4	37.6	9.9
2001	25.6	86.7	61.3	15.7	38.7	9.9
2002	24.0	86.5	58.6	14.1	41.4	9.9
2003	22.9	77.4	65.9	15.1	34.1	7.8
2004	25.9	90.3	6.3	1.6	93.7	24.3
2005	28.0	88.1	5.6	1.6	94.4	26.4
2006	28.8	101.5	32.6	9.4	67.4	19.4
2007	28.8	96.9	31.9	9.2	68.1	19.6
2008	27.2	97.8	37.0	10.1	63.0	17.1
2009	24.2	91.3	31.2	7.6	68.8	16.7
2010	22.8	89.8	29.9	6.8	70.1	16.0
2011	20.6	73.1	27.1	5.6	72.9	15.0
متوسط الفترة						
1981-1976	19.4	68.9	60.5	11.7	39.5	7.7
1988-1982	22.7	85.1	51.1	11.6	48.9	11.1
1998-1989	29.7	98.7	55.0	16.3	45.0	13.3
2007-1999	26.6	90.5	37.5	10.0	62.5	16.6
2011-2008	23.5	87.1	31.4	7.4	68.6	16.1
2011-1976	25.6	90.1	40.7	10.4	59.3	15.2

- المصدر: تم احتساب جميع النسب من قبل الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة.

2-3-3 تطورات النفقات العامة

شهد اجمالي الانفاق العام ارتفاعاً تدريجياً خلال الفترة (1976-2011)، بدأ من 262.5 مليون دينار في عام 1976 إلى 6801.8 مليون دينار في عام 2011، بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط خلال الفترة كاملة نحو 10.1%. وشكلت النفقات الجارية خلال هذه الفترة بالمتوسط نحو 72.9%، في المقابل شكلت النفقات الرأسمالية بالمتوسط نحو27.1% (الجدول 9).

سجلت النفقات الجارية معدلات نمو ايجابية خلال الفترة (1976-2011) بلغت بالمتوسط 10.6%، حيث ارتفعت قيمة النفقات الجارية من 185.9 مليون دينار عام 1976 إلى 5743.3 مليون دينار عام 2011. في المقابل، شهدت النفقات الرأسمالية صعوداً وهبوطاً في معدلات نموها خلال الفترة (1976-2011)، وبلغت قيمة النفقات الرأسمالية عام 1976 حوالي 76.7 مليون دينار، في حين بلغت القيمة عام 2011 حوالي 1058.5 مليون دينار.

3-3-3 عجز أو وفرالموازنة العامة للدولة

ان عملية احتساب عجز أو وفر الموازنة العامة للدولة تختلف وفقاً للاستخدامات الاقتصادية المرجوة من احتسابه، فالعجز او الوفر الاولي يقاس بالفرق بين اجمالي الايرادات العامة واجمالي النفقات العامة بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام، ويهدف استخدام هذا المقياس الى استبعاد الاعباء السابقة التي تنتقل الى الموازنة العامة. أما العجز أو الوفر الجاري -والذي يقاس بالفرق بين الايرادات المحلية والنفقات الجارية- فيستخدم لقياس حجم المدخرات العامة ومدى مساهمة الحكومة في رفد الادخارات الوطنية الكلية. أما المفهوم الشائع لعجز او وفر الموازنة المستخدم هنا فهو العجز او الوفر الكلي على اساس الاستحقاق، ويمثل اجمالي الايرادات العامة مستبعداً منها المساعدات الخارجية ومطروحاً منها اجمالي النفقات العامة.

يلاحظ من خلال النظر للجدول (10)، أن عجز الموازنة العامة شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (1976-2011)، حيث بلغت قيمته عام 1976 ما مقداره 154.9 مليون دينار، ووصلت قيمة العجز عام 2011 ما مقداره 2602.9 مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي خلال الفترة كاملة نحو 12.5%، كما بلغت نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي الاسمي عام 1976 نحو 26.3% ووصلت هذه النسبة عام 2011 نحو 12.8%.

الجدول 9. هيكل النفقات العامة في الاردن خلال الفترة (1976-2011).

السنة	إجمالي الإنفاق		النفقات الرأسمالية			النفقات الجارية		
	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	النسبة إلى إجمالي الإنفاق العام	القيمة	معدل النمو	النسبة إلى إجمالي الإنفاق العام
1976	262.5	-	76.6	-	29.2	185.9	-	70.8
1977	337.9	28.7	142.3	85.8	42.1	195.6	5.2	57.9
1978	361.5	7.0	148.6	4.4	41.1	212.9	8.8	58.9
1979	515.6	42.6	194.3	30.8	37.7	321.3	50.9	62.3
1980	563.2	9.2	227.1	16.9	40.3	336.1	4.6	59.7
1981	647.1	14.9	255.6	12.5	39.5	391.5	16.5	60.5
1982	693.6	7.2	250.6	-2.0	36.1	443.0	13.2	63.9
1983	705.3	1.7	251.6	0.4	35.7	453.7	2.4	64.3
1984	720.8	2.2	232.7	-7.5	32.3	488.1	7.6	67.7
1985	805.7	11.8	263.2	13.1	32.7	542.5	11.1	67.3
1986	981.3	21.8	410.8	56.1	41.9	570.5	5.2	58.1
1987	965.9	-1.6	363.2	-11.6	37.6	602.7	5.6	62.4
1988	1054.0	9.1	384.4	5.8	36.5	669.6	11.1	63.5
1989	1102.3	4.6	352.6	-8.3	32.0	749.7	12.0	68.0
1990	1120.1	1.6	278.7	-21.0	24.9	841.4	12.2	75.1
1991	1234.3	10.2	330.3	18.5	26.8	904.0	7.4	73.2
1992	1372.5	11.2	352.7	6.8	25.7	1019.8	12.8	74.3
1993	1411.6	2.8	292.2	-17.2	20.7	1119.4	9.8	79.3
1994	1587.8	12.5	376.2	28.7	23.7	1211.6	8.2	76.3
1995	1693.9	6.7	384.4	2.2	22.7	1309.5	8.1	77.3
1996	1789.6	5.6	410.3	6.7	22.9	1379.3	5.3	77.1
1997	1952.0	9.1	427.2	4.1	21.9	1524.8	10.5	78.1
1998	2087.7	7.0	443.1	3.7	21.2	1644.6	7.9	78.8
1999	2039.5	-2.3	396.4	-10.5	19.4	1643.1	-0.1	80.6
2000	2187.1	7.2	335.8	-15.3	15.4	1851.3	12.7	84.6
2001	2316.3	5.9	403.8	20.3	17.4	1912.5	3.3	82.6
2002	2396.2	3.4	496.3	22.9	20.7	1899.9	-0.7	79.3
2003	2809.8	17.3	646.1	30.2	23.0	2163.7	13.9	77.0
2004	3180.5	13.2	802.7	24.2	25.2	2377.8	9.9	74.8
2005	3538.9	11.3	630.9	-21.4	17.8	2908.0	22.3	82.2
2006	3912.2	10.5	794.1	25.9	20.3	3118.1	7.2	79.7
2007	4586.5	17.2	842.6	6.1	18.4	3743.9	20.1	81.6
2008	5431.9	18.4	958.5	13.8	17.6	4473.4	19.5	82.4
2009	6030.5	11.0	1444.5	50.7	24.0	4586.0	2.5	76.0
2010	5708.0	-5.3	961.4	-33.4	16.8	4746.6	3.5	83.2
2011	6801.8	19.2	1058.5	10.1	15.6	5743.3	21.0	84.4
متوسط الفترة								
1981-1976	448.0	20.5	174.1	30.1	38.3	273.9	17.2	61.7
1988-1982	846.7	7.5	308.1	7.8	36.1	538.6	8.0	63.9
1998-1989	1535.2	7.1	364.8	2.4	24.2	1170.4	9.4	75.8
2007-1999	2996.3	9.3	594.3	9.1	19.7	2402.0	9.8	80.3
2011-2008	5993.1	10.8	1105.7	10.3	18.5	4887.3	11.6	81.5
2011-1976	2080.7	10.1	461.7	10.1	27.1	1619.0	10.6	72.9

- المصدر: تم احتساب جميع النسب ومعدلات النمو من قبل الباحث.

الجدول 10. تطورات الموازنة العامة في الاردن خلال الفترة (1976-2011).

السنة	اجمالي الايرادات المحلية (بدون مساعدات)	اجمالي الانفاق العام	عجز أو وفر الموازنة العامة	معدل النمو في عجز الموازنة العامة*	نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي الاسمي*
1976	107.6	262.5	-154.9	-	26.3
1977	142.3	337.9	-195.6	26.3	27.5
1978	158.5	361.5	-203.0	3.8	24.8
1979	187.9	515.6	-327.7	61.4	32.5
1980	226.1	563.2	-337.1	2.9	28.1
1981	309.2	647.1	-337.9	0.2	22.4
1982	362.2	693.6	-331.4	-1.9	19.3
1983	400.6	705.3	-304.7	-8.1	16.6
1984	415.0	720.8	-305.8	0.4	15.9
1985	440.8	805.7	-364.9	19.3	18.6
1986	514.4	981.3	-466.9	28.0	21.0
1987	531.5	965.9	-434.4	-7.0	19.4
1988	544.4	1054.0	-509.6	17.3	22.5
1989	565.4	1102.3	-536.9	5.4	24.0
1990	744.0	1120.1	-376.1	-29.9	14.9
1991	828.8	1234.3	-405.5	7.8	14.8
1992	1221.2	1372.5	-151.3	-62.7	4.4
1993	1208.6	1411.6	-203.0	34.2	5.4
1994	1296.1	1587.8	-291.7	43.7	6.9
1995	1404.3	1693.9	-289.6	-0.7	6.3
1996	1431.9	1789.6	-357.7	23.5	7.5
1997	1378.3	1952.0	-573.7	60.4	11.3
1998	1474.5	2087.7	-613.2	6.9	10.9
1999	1497.1	2039.5	-542.4	-11.5	9.4
2000	1592.1	2187.1	-595.0	9.7	9.8
2001	1658.6	2316.3	-657.7	10.5	10.2
2002	1644.1	2396.2	-752.1	14.4	11.0
2003	1675.6	2809.8	-1134.2	50.8	15.5
2004	2147.2	3180.5	-1033.3	-8.9	12.5
2005	2561.8	3538.9	-977.1	-5.4	10.7
2006	3164.4	3912.2	-747.8	-23.5	6.8
2007	3628.1	4586.5	-958.4	28.2	7.6
2008	4375.4	5431.9	-1056.5	10.2	6.6
2009	4187.8	6030.5	-1842.7	74.4	10.7
2010	4261.1	5708.0	-1446.9	-21.5	7.7
2011	4198.9	6801.8	-2602.9	79.9	12.8
2011-1976	-	-	-	**12.5**	**14.8**

- * تم احتسابها من قبل الباحث.

4-3 السياسة المالية الاستنسابية في الاردن

تتفق السياسة المالية الاستنسابية مع السياسة المالية العامة في تحقيق اهداف الدولة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين توزيع الموارد بين الانشطة الاقتصادية المختلفة واعادة توزيع الدخل. ولكن ما يميز السياسة الاستنسابية عن السياسة العامة بانها تعبر عن التغييرات المتعمدة في معدل الانفاق والايرادات العامة، وتستثني التغييرات الدورية او الالية والتي تعزى الى اتجاه الدورة الاقتصادية ركوداً ورواجاً.

1-4-3 تطورات الايرادات الحكومية الاستنسابية

يلاحظ من خلال الجدول (11) أن الايرادات الاستنسابية للحكومة بلغت في عام 1976 ما مقداره 171.9 مليون دينار، وارتفعت هذه القيمة لتصل عام 2011 نحو 5345.1 مليون دينار، وبلغ متوسط معدل نمو الايرادات الاستنسابية خلال الفترة (1976-2011) ما نسبته 11.5%، هذا وقد شكلت نسبة الايرادات الاستنسابية الى الناتج المحلي الاجمالي الاسمي نحو 32.9% خلال الفترة كاملة.

2-4-3 تطورات النفقات الحكومية الاستنسابية

ارتفعت النفقات الحكومية الاستنسابية من 251.8 مليون دينار عام 1976 الى 6287.2 مليون دينار عام 2011، وبلغ متوسط معدل نمو النفقات الاستنسابية خلال الفترة (1976-2011) ما نسبته 10.3%، وشكلت نسبة النفقات الاستنسابية الى الناتج المحلي الاجمالي الاسمي خلال الفترة كاملة نحو 36.7%.

بالاشارة الى ما سبق؛ يلاحظ أن الاقتصاد الأردني يعاني من ظاهرة تزايد النفقات الحكومية الاستنسابية، ويمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى تطور الفكر السياسي والاقتصادي للدولة بالتخلي عن الدور الحيادي لها، وزيادة حجم الإنفاق العسكري والأمني نتيجة الظروف السياسية الخارجية، وزيادة عبء الدين الخارجي (الجدول 11).

3-4-3 الرصيد المالي المعدل دوريا (العجز الهيكلي)

ارتفع عجز الموازنة الهيكلي بعد المساعدات بالأسعار الجارية من 79.9 مليون دينار عام 1976 إلى 942.1 مليون دينار عام 2011 (جدول رقم 12)، في حين انخفضت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من 13.6% عام 1976، إلى 4.6% عام 2011. ويعزى ذلك

الى ارتفاع النفقات الحكومية الاستنسابية من 251.8 مليون دينار عام 1976 الى 6287.2 مليون دينار عام 2011، وارتفاع الايرادات الحكومية الاستنسابية من 171.9 مليون دينار الى 5345.1 مليون دينار.

الجدول 11. أهم مؤشرات الايرادات والنفقات الحكومية الاستنسابية خلال الفترة (1976-2011).

السنة	الايرادات الحكومية الاستنسابية			النفقات الحكومية الاستنسابية		
	القيمة*	معدل النمو	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي الاسمي	القيمة*	معدل النمو	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي الاسمي
1976	171.9	-	29.2	251.8	-	42.7
1977	261.3	52.0	36.7	325.7	29.3	45.7
1978	236.7	-9.4	28.9	348.1	6.9	42.5
1979	392.3	65.8	38.9	497.8	43.0	49.3
1980	435.7	11.1	36.4	549.3	10.3	45.8
1981	519.0	19.1	34.5	630.0	14.7	41.8
1982	570.9	10.0	33.3	684.4	8.6	39.9
1983	613.6	7.5	33.4	693.0	1.3	37.8
1984	538.4	-12.3	28.0	703.7	1.5	36.6
1985	658.3	22.3	33.5	791.2	12.4	40.2
1986	668.6	1.6	30.1	935.7	18.3	42.1
1987	685.6	2.5	30.7	928.3	-0.8	41.5
1988	739.5	7.9	32.7	1008.2	8.6	44.6
1989	872.6	18.0	39.1	1020.3	1.2	45.7
1990	798.1	-8.5	31.7	824.6	-19.2	32.7
1991	937.7	17.5	34.3	929.6	12.7	34.0
1992	1341.3	43.0	39.2	1200.4	29.1	35.1
1993	1229.7	-8.3	32.9	1119.8	-6.7	30.0
1994	1514.9	23.2	36.0	1455.7	30.0	34.6
1995	1626.0	7.3	35.4	1567.3	7.7	34.1
1996	1876.9	15.4	39.1	1758.8	12.2	36.6
1997	1670.0	-11.0	32.8	1737.1	-1.2	34.1
1998	1755.2	5.1	31.3	1865.8	7.4	33.3
1999	1795.7	2.3	31.1	1740.8	-6.7	30.2
2000	2064.2	15.0	34.0	1975.3	13.5	32.5
2001	2106.2	2.0	32.5	2055.9	4.1	31.7
2002	2101.9	-0.2	30.7	2108.8	2.6	30.8
2003	2617.6	24.5	35.8	2544.2	20.6	34.8
2004	2929.8	11.9	35.4	2921.3	14.8	35.3
2005	3002.0	2.5	32.8	3204.3	9.7	35.0
2006	3454.3	15.1	31.4	3578.2	11.7	32.5
2007	4025.8	16.5	31.9	4279.9	19.6	33.9
2008	5180.0	28.7	32.2	5170.1	20.8	32.1
2009	4535.2	-12.4	26.3	5656.7	9.4	32.7
2010	4701.0	3.7	25.1	5356.3	-5.3	28.6
2011	5345.1	13.7	26.3	6287.2	17.4	30.9
2011-1976	**1777.0**	**11.5**	**32.9**	**1908.5**	**10.3**	**36.7**

- *: تم احتسابها بالاعتماد على المعادلات (5) و (6)، أنظر صفحة (59).

الجدول 12. تطورات الموازنة الحكومية الاستنسابية خلال الفترة (1976-2011).

السنة	الايرادات الحكومية الاستنسابية (مليون دينار)	النفقات الحكومية الاستنسابية (مليون دينار)	عجز الموازنة الهيكلي* (مليون دينار)	معدل نمو عجز الموازنة الهيكلي* %	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي الاسمي* %
1976	171.9	251.8	-79.9	-	13.6
1977	261.3	325.7	-64.4	-19.4	9.0
1978	236.7	348.1	-111.4	72.9	13.6
1979	392.3	497.8	-105.4	-5.3	10.4
1980	435.7	549.3	-113.5	7.7	9.5
1981	519.0	630.0	-111.1	-2.2	7.4
1982	570.9	684.4	-113.5	2.2	6.6
1983	613.6	693.0	-79.4	-30.0	4.3
1984	538.4	703.7	-165.4	108.3	8.6
1985	658.3	791.2	-132.9	-19.6	6.8
1986	668.6	935.7	-267.1	100.9	12.0
1987	685.6	928.3	-242.7	-9.1	10.9
1988	739.5	1008.2	-268.7	10.7	11.9
1989	872.6	1020.3	-147.7	-45.0	6.6
1990	798.1	824.6	-26.5	-82.1	1.1
1991	937.7	929.6	8.2	-130.8	-0.3
1992	1341.3	1200.4	140.9	1628.3	-4.1
1993	1229.7	1119.8	109.9	-22.0	-2.9
1994	1514.9	1455.7	59.2	-46.2	-1.4
1995	1626.0	1567.3	58.7	-0.7	-1.3
1996	1876.9	1758.8	118.0	101.0	-2.5
1997	1670.0	1737.1	-67.1	-156.8	1.3
1998	1755.2	1865.8	-110.6	64.9	2.0
1999	1795.7	1740.8	54.9	-149.6	-1.0
2000	2064.2	1975.3	88.8	61.8	-1.5
2001	2106.2	2055.9	50.3	-43.4	-0.8
2002	2101.9	2108.8	-6.9	-113.7	0.1
2003	2617.6	2544.2	73.4	-1164.0	-1.0
2004	2929.8	2921.3	8.4	-88.5	-0.1
2005	3002.0	3204.3	-202.3	-2504.2	2.2
2006	3454.3	3578.2	-123.9	-38.8	1.1
2007	4025.8	4279.9	-254.1	105.1	2.0
2008	5180.0	5170.1	9.9	-103.9	-0.1
2009	4535.2	5656.7	-1121.5	-11392.6	6.5
2010	4701.0	5356.3	-655.3	-41.6	3.5
2011	5345.1	6287.2	-942.1	43.8	4.6
2011-1976			**131.5**	**397.2**	**3.9**

- *: تم احتسابها من قبل الباحث.

4-4-3 اجراءات السياسة المالية الاستنسابية خلال الفترة (2008-2011)

تجدر الإشارة إلى أن قيمة العجز في الموازنة الهيكلية قد شهد زيادة كبيرة وغير مسبوقة في تاريخ المملكة الأردنية خلال السنوات الأربعة الأخيرة من عمر الدراسة؛ حيث تراوحت قيمة العجز الهيكلي ما بين 254.1 مليون دينار عام 2007، إلى 942.1 مليون دينار عام 2011. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة في العجز إلى مجموعة من الأسباب، كان أبرزها: تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي للمملكة نتيجة الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من انخفاض في الطلب العالمي، وتعرض الاقتصاد الأردني إلى صدمات خارجية عنيفة تمثلت بارتفاع فاتورة مستوردات الطاقة الناتجة من الانقطاعات المتكررة في تدفق الغاز الطبيعي من مصر، واللجوء إلى استيراد منتجات وقود بتكلفة مرتفعة لتوليد الكهرباء؛ مما أدى إلى ارتفاع عجز الحكومة المركزية. وتفاقمت الضغوط على الموازنة العامة للدولة بسبب حالة الاضطراب السياسي التي تعيشها بعض الدول العربية، وتحمل عبء توفير مساكن وخدمات طبية للاجئين القادمين من سورية.

ونتيجة للتطورات السابقة ولمواجهة الاختلالات المزمنة في الموازنة العامة، فقد اتخذت الحكومة خلال الفترة (2008-2011) جملة من التدابير والاجراءات، كان ابرزها ما يلي:

الجدول 13. اجراءات السياسة المالية الاستنسابية خلال الفترة (2008-2011).

الفترة	الاجـــــــراء
كانون الثاني 2008	تم إعفاء 13 سلعة من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات، وذلك للتخفيف من أثر ارتفاع معدل التضخم على رفاهية المستهلك. ويذكر أن نسب الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات على تلك السلع كانت تتراوح ما بين 5% - 30%.
شباط 2008	اتخذت الحكومة قراراً بتحرير أسعار معظم المشتقات النفطية في السوق اعتبارا من تاريخ 2008/2/8.
نيسان 2008	• تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات لمادة حديد التسليح من 16% إلى 8%. • إعفاء مجموعة من مدخلات ومستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي من الرسوم الجمركية بهدف زيادة تنافسية الصناعات الوطنية. • إعفاء أجهزة ومعدات ترشيد استهلاك الطاقة والطاقة المتجددة من الضرائب والرسوم وإخضاعها للضريبة العامة على المبيعات بنسبة الصفر. • إلغاء الرسوم الجمركية على العديد من المواد الغذائية الأساسية، وإخضاعها

	للضريبة العامة على المبيعات بنسبة الصفر. وفي المقابل، زيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع الكمالية كالمشروبات الروحية والتبغ وأجهزة التصوير.
أيار 2008	تخفيض الرسوم الجمركية على سيارات الركوب الصغيرة من 5% إلى 3%.
ايلول 2008	إقرار قانون معدل لقانون الدين العام وإدارته لسنة 2008 يتضمن تحديد سقوف جديدة للدين العام، بحيث لا يتجاوز رصيد الدين العام الداخلي والخارجي ما نسبته 40% من الناتج لكل منهما، و60% من الناتج لمجموع الرصيدين وذلك مع بداية عام 2010.
كانون اول 2009	قامت الحكومة بإجراء إصلاحات ضريبية شاملة ارتكزت على تحقيق انسجام عام بين منظومة التشريعات الضريبية وتوحيد الإجراءات الضريبية ولا سيما فيما يتعلق بالضريبة العامة على المبيعات وضريبة الدخل، إلى جانب إلغاء التشتت وتوحيد القوانين التي يفرض بموجبها ضرائب على المبيعات أو الدخل.
شباط 2009	تخفيض ضريبة المبيعات على الإيواء الفندقي لتصبح 8% بدلاً من 14% وذلك لتنشيط قطاع السياحة.
حزيران 2009	إعفاء أول 120 متراً مربعاً من مساحات الوحدات المكتملة إنشائياً من شقق أو مساكن منفردة من رسوم التسجيل وتوابعها شريطة أن لا تتجاوز مساحة هذه الوحدات 300 متر مربع.
شباط 2010	تخفيض النفقات التشغيلية للوزارات والمؤسسات العامة بمقدار 20%، إلى جانب وقف شراء السيارات والأثاث والحد من مصاريف السفر والضيافة واقتصار التعيينات في قطاعي الصحة والتعليم.
حزيران 2010	• زيادة ضريبة المبيعات الخاصة على البنزين من 6% إلى 18% لبنزين اوكتان (90) ومن 6% إلى 24% لبنزين اوكتان (95). • زيادة ضريبة المبيعات الخاصة وبنسب متفاوتة على التبغ ومنتجاته والمشروبات الكحولية بأنواعها. • إلغاء إعفاء مادة البن من الضريبة العامة على المبيعات والبالغة 16% وإعادة إخضاعها إلى الرسوم الجمركية والبالغة 20% من القيمة الجمركية.
آب 2010	زيادة ضريبة المبيعات الخاصة على مكالمات الهواتف الخلوية على مرحلتين، الأولى من 4% إلى 8% في شهر شباط 2010 والثانية من 8% إلى 12% في شهر آب 2010.
كانون ثاني 2011	تثبيت أسعار بعض المشتقات النفطية (البنزين بنوعيه، السولار والكاز) منذ بداية عام 2011 الى جانب اسطوانة الغاز المنزلي. واقتصار التسعير على المشتقات الاخرى (الوقود الثقيل، زيت الوقود للطائرات وللبواخر) حتى نهاية أيلول من نفس العام.
كانون ثاني- تشرين ثاني 2011	تمديد العمل بإعفاءات رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار الممنوحة للقطاع العقاري بواقع ثلاث مرات (كانون الثاني، نيسان، تموز من نفس العام)، وكان قد تضمن القرار زيادة مساحة الشقة السكنية المعفاة من الرسوم إلى 150 متراً على أن تخضع المساحة الزائدة عن ذلك ولغاية 300 متراً لرسوم تسجيل مخفضة، كما تم إلغاء شرط

	شراء الشقة من شركة إسكان، حيث يمكن الحصول على الإعفاء بغض النظر عن صفة البائع سواءً كان مواطناً أو شركة. إضافة لذلك فقد تم تخفيض رسوم نقل الملكية على الأراضي بما نسبته 50%. أما فيما يتعلق بإعفاءات الأراضي فقد تم تخفيضها اعتباراً من 24 تموز وبشكل تدريجي لتصبح 8% في شهر تشرين ثاني من عام 2011.
تموز 2011	إعفاءات وتخفيضات جديدة على ضريبة المبيعات العامة شملت 105 سلعة وخدمة ذات استهلاك مرتفع من قبل المواطنين، حيث تم إعفاء بعضها لتصبح الضريبة عليها صفراً بدلاً من 4.0% كبعض المواد الغذائية، كما تم تخفيض الضريبة على عدد من السلع الأساسية الأخرى من 16.0% إلى 4.0%.

- المصدر: البنك المركزي الاردني، التقرير الشهري للسنوات (2008-2011).

الفصل الرابع

أثر السياسة المالية الاستنسابية على النمو الاقتصادي

الفصل الرابع

أثر السياسة المالية الاستنسابية على النمو الاقتصادي

1-4 مقدمـــة

يستعرض هذا الفصل منهجية الدراسة المستخدمة، ويتضمن الفصل تعريفا لمتغيرات الدراسة، والأساليب القياسية المستخدمة في عملية التقدير، ونتائج تقدير المعادلات ذات الصلة خلال الفترة (1976-2011).

2-4 تعريف المتغيرات الإجرائية

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (RGDP): وهو عبارة عن مجموع اجمالي القيم المضافة لجميع المنتجين المقيمين مقيّمة بأسعار السوق مضافاً إليها الضّرائب ومخصوماً منها الإعانات (نظام الحسابات القوميّة، 1993).

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممكن (PRGDP): أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات في الاقتصاد عند استخدام جميع الموارد المتاحة (الممكنة)، دون التسبب في فرض ضغوط تضخمية سواء كانت هذه الضغوط انكماشية أم توسعية (Gordon, 2009).

- النفقات الحكومية العامة الأولية: تمثل إجمالي نفقات الحكومة المركزية (ضمن الموازنة ومؤسسات مستقلة) الجارية والرأسمالية. وما يميز النفقات العامة الاولية من النفقات العامة هو استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام، والهدف من استخدام هذا المقياس هو استبعاد الاعباء السابقة التي تنقل الى الموازنة العامة.

- النفقات الحكومية الاستنسابية (Gca): تمثل رصيد النفقات الحكومية المعدلة بعد استبعاد أثر العوامل الدورية، المتحققة، عندما يكون الناتج عند مستواه الممكن.

- الإيرادات الحكومية العامة: تمثل رصيد إيرادات الحكومة المركزية (ضمن الموازنة ومؤسسات مستقلة) الضريبية وغير ضريبية، مضافا إليها المساعدات الخارجية.

- الإيرادات الحكومية الاستنسابية (Rca): تمثل رصيد الإيرادات الحكومية المعدلة بعد استبعاد أثر العوامل الدورية، المتحققة، عندما يكون الناتج عند مستواه الممكن.

- عجز أو وفر الموازنة الحكومية الهيكلي: هو الفرق بين إجمالي الإيرادات الحكومية الاستنسابية وإجمالي النفقات الحكومية الاستنسابية، والذي يمثل رصيد الموازنة الهيكلي الذي ينتج عن الاقتصاد الذي يعمل ضمن المستوى الممكن له.

- عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2): هو مجموع النقود المتداولة مع الجمهور، بالإضافة إلى الودائع الجارية بالعملة المحلية لدى البنوك التجارية، والودائع الجارية بالعملة الأجنبية، وودائع التوفير ولأجل.

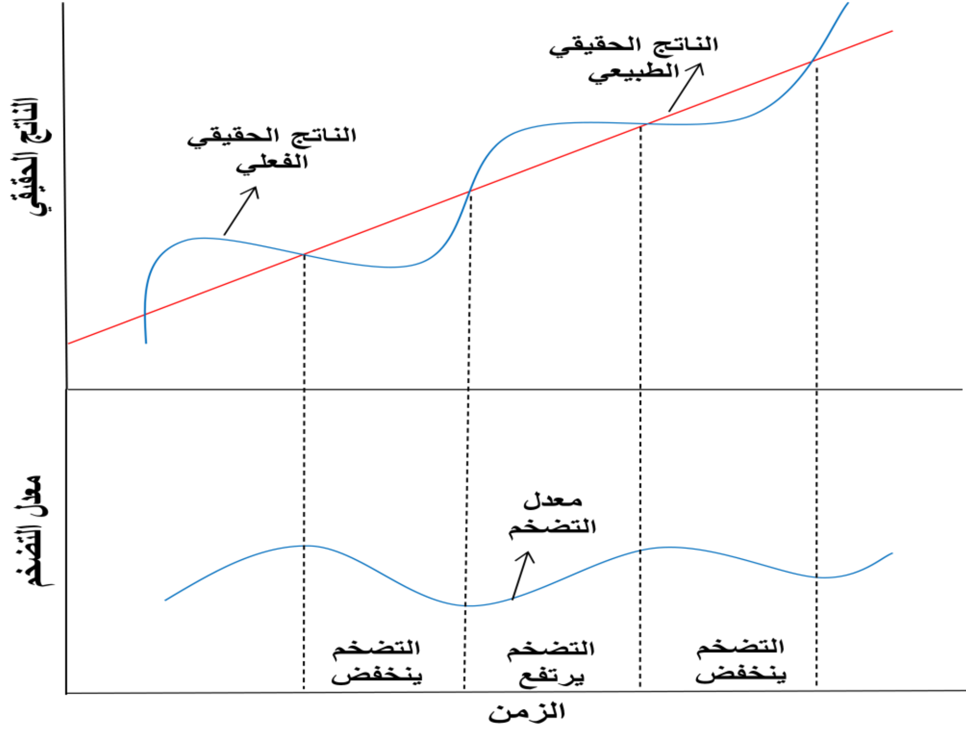
- التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت (CF): هو الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة مثل الآلات والمعدات والمباني ووسائل النقل، ويتم تقديره من خلال المسوح السنوية (النشرة الاحصائية الشهرية، البنك المركزي).

- مؤشر أسعار المستهلك (CPI):هو مؤشر يقيس المستوى العام لأسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة في المملكة، بما فيها السلع والخدمات الاستهلاكية المستوردة من الخارج.

3-4 توضيح مفهوم الناتج الممكن (الطبيعي) وطريقة تقديره:

يرتبط مفهوم الناتج الممكن في حال مقارنته مع الناتج الفعلي بأحد المؤشرات المهمة للدلالة على مدى توافر الضغوط التضخمية داخل الاقتصاد، كما يستدل من خلال اتجاه العلاقة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن إلى أي مدى يتأثر الاقتصاد بالصدمات الخارجية.

ومن خلال الرسم التالي، يمكن اعتبار الفارق بين الناتج الفعلي والناتج الممكن -وهو ما يعرف بفجوة الناتج (Output Gap)- أحد المؤشرات الدالة على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، فكلما كان الناتج الفعلي أعلى من الناتج الممكن فهذا مؤشر على أن الاقتصاد يعمل ضمن مستويات تسبب ضغوط تضخمية توسعية، أما في الحالة المعاكسة؛ فيمكن القول: إن الموارد الاقتصادية معطلة ويسبب ذلك ضغوط انكماشية.



الشكل 3. العلاقة بين الناتج الطبيعي والناتج الفعلي.

- تم اعداد الشكل من قبل الباحث.

1-3-4 تقدير الناتج الممكن بطريقة هودريك بريسكوت (HP filter):

ظهرت خلال السنوات الماضية العديد من المنهجيات لاحتساب الناتج الممكن، وفي السنوات الأخيرة بدأ الاعتماد على منهجية تقدير دالة الإنتاج واستخدام المصفيات في عملية تقدير الناتج الممكن. سوف نقوم هنا باستخدام ما يسمى بمصفي هودريك بريسكوت (Hodrick-Prescott filter)، والذي يعد أحد أساليب السلاسل الزمنية المتقدمة والأكثر شيوعا في مجال استخلاص الاتجاه العام طويل الأجل للسلسلة الزمنية، ويقوم على مبدأ تقدير سلسلة زمنية مهذبة للناتج، من خلال تصغير تباين الناتج حول هذه السلسة المهذبة.

وتكون عملية التصغير مشروطة بدالة جزاء Penalty Function؛ أي أنه يتم احتساب الدالة المهذبة بشرط تصغير تباين الدالة الأصلية حول الدالة المهذبة مع وجود قيد جزائي كما يلي:

$$\sum_{t=1}^{T} (Yt + St)^2 + \lambda \sum_{t=2}^{T-1} (\Delta S_{t+1} - \Delta St)^2 \quad ....(1)$$

حيث:

Y: المتغير الأصلي

S: المتغير المهذب

λ: معامل الجزاء Penalty Parameter.

ويتم التحكم في عملية تهذيب السلسة الزمنية من خلال معامل الجزاء، فكلما ارتفعت قيمة هذا المعامل تكثفت عملية التهذيب، وتصل إلى خط الاتجاه العام عندما يبلغ معامل الجزاء ما لا نهاية.

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقدير الناتج الممكن، فقد أشارت دراسة (Cerra and Saxena, 2000)، ودراسة أخرى لدائرة الموازنة العامة الأمريكية (2004)، إلى أن استخدام فلتر هودريك بريسكوت من الطرق الشائعة في عملية التقدير في الاقتصاد الكلي، ويمتاز بأنه سهل التطبيق والأكثر استخداما، خاصة من قبل صندوق النقد الدولي.

يبين الجدول التالي نتائج عملية التقدير للناتج الممكن، وكانت قيمة معامل الجزاء (λ) تساوي 100 درجة تهذيب، ويعود ذلك إلى استخدام بيانات سنوية.

الجدول 14. نتائج تقدير الناتج الممكن (طريقة هودريك بريسكوت) خلال الفترة (1976-2011).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (مليون دينار)*	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممكن (مليون دينار)	فجوة الناتج (Output Gap)% **	معدل نمو الناتج الحقيقي الفعلي (%)***	معدل نمو الناتج الحقيقي الممكن (%)***	معدل التضخم (CPI)
1976	1689.4	1853.8	-	-	-	-
1977	1829.6	2089.4	-12.4	8.3	12.7	11.7
1978	2098.1	2323.4	-9.7	14.7	11.2	6.9
1979	2534.6	2551.5	-0.7	20.8	9.8	14.3
1980	2818.1	2767.2	1.8	11.2	8.5	11.1
1981	3302.2	2963.8	11.4	17.2	7.1	12.0
1982	3534.2	3135.3	12.7	7.0	5.8	6.5
1983	3455.8	3278.8	5.4	-2.2	4.6	1.9
1984	3604.1	3395.5	6.1	4.3	3.6	3.8
1985	3506.5	3488.5	0.5	-2.7	2.7	3.0
1986	3699.5	3562.8	3.8	5.5	2.1	0.0
1987	3785.5	3623.7	4.5	2.3	1.7	-0.2
1988	3840.8	3677.8	4.4	1.5	1.5	6.6
1989	3428.7	3733.3	-8.2	-10.7	1.5	25.6
1990	3419.3	3800.1	-10.0	-0.3	1.8	16.3
1991	3474.3	3885.0	-10.6	1.6	2.2	8.2
1992	3967.3	3991.0	-0.6	14.2	2.7	4.0
1993	4151.1	4117.1	0.8	4.6	3.2	4.5
1994	4358.1	4261.9	2.3	5.0	3.5	2.3
1995	4627.7	4424.4	4.6	6.2	3.8	2.3
1996	4724.3	4604.6	2.6	2.1	4.1	6.5
1997	4880.5	4804.5	1.6	3.3	4.3	3.0
1998	5027.5	5027.4	0.0	3.0	4.6	3.1
1999	5198.0	5277.1	-1.5	3.4	5.0	0.6
2000	5418.7	5557.7	-2.5	4.2	5.3	0.7
2001	5704.2	5872.2	-2.9	5.3	5.7	1.8
2002	6034.2	6222.6	-3.0	5.8	6.0	1.8
2003	6285.2	6608.9	-4.9	4.2	6.2	2.3
2004	6823.7	7029.4	-2.9	8.6	6.4	2.7
2005	7379.6	7478.9	-1.3	8.1	6.4	3.5
2006	7976.9	7950.5	0.3	8.1	6.3	6.3
2007	8629.0	8436.1	2.3	8.2	6.1	4.7
2008	9253.3	8927.9	3.6	7.2	5.8	14.0
2009	9760.0	9419.9	3.6	5.5	5.5	-0.7
2010	9985.4	9909.7	0.8	2.3	5.2	5.0
2011	10244.0	10397.8	-1.5	2.6	4.9	4.4

* المصدر: البنك المركزي الاردني.
** تم احتساب فجوة الناتج من خلال المعادلة التالية: ((الناتج الفعلي-الناتج الممكن)/الناتج الممكن)*100%.
*** تم احتساب معدلات النمو من قبل الباحث.

شهد الاقتصاد الأردني تطورات ملحوظة خلال الفترة (1976-2011)؛ حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 1,689.4 مليون دينار عام 1976 إلى 10,244.0 مليون دينار عام 2011، وشهدت البلاد خلال هذه الفترة إنشاء وتطوير للبنية التحتية وتوفير الخدمات العامة، إضافة إلى تحول الاقتصاد الأردني إلى اقتصاد سوق حر، والسير في عملية الخصخصة والدخول في منظمة التجارة العالمية، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد من خلال تنفيذ برامج تصحيح اقتصادية.

تشير التقديرات في الجدول السابق الى ان الاقتصاد الاردني شهد فجوة ناتج سالبة بداية الفترة (1976-1981)، انخفضت هذه الفجوة تدريجياً من 12.4-% عام 1977 الى أن وصلت الى فجوة نمو موجبة بلغت 11.4+% عام 1981، وهذا يعكس حالة الازدهار الاقتصادي الذي شهدته المملكة نتيجة زيادة الطلب الكلي العالمي الذي أدى الى زيادة الطلب على الصادرات الأردنية، مما أدى إلى زيادة الدخل المتأتي من قطاع الصادرات، وأيضاً زيادة الطلب على العمالة الأردنية في دول الخليج العربي نتيجة زيادة الفوائض المالية المتأتية من عوائد ارتفاع اسعار النفط ومن ثم زيادة حوالات العاملين في الخارج.

يلاحظ من خلال نتائج التقديرات السابقة ان الدورة الاقتصادية للاقتصاد الاردني تتأثر بصورة كبيرة بالأزمات الخارجية، سواء كانت هذه الأزمات سياسية أم اقتصادية، حيث يلاحظ أن الاقتصاد الاردني كان يشهد فجوة نمو سالبة بلغت نسبتها 8.2-% خلال عام 1989 نتيجة تعرضه لازمة اقتصادية حادة تمثلت في انخفاض حاد لاحتياطيات الأردن من العملات الأجنبية، وتعويم سعر صرف الدينار، وارتفاع عجز الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات، وتفاقم وضع المديونية الخارجية. الا ان الفترة التي تلتها شهدت تطبيق الاردن برامج تصحيح اقتصادية لاحتواء الاثار السالفة الذكر، والذي انعكس بالتالي على فجوة النمو التي تقلصت واصبحت ضمن معدلات موجبة.

تشير النتائج السابقة ان معدل النمو في الناتج الحقيقي الفعلي خلال عام 2008 ارتفع بشكل ملحوظ حيث بلغ ما نسبته 7.2%، وبلغت فجوة الناتج في ذلك العام حوالي 3.6%، والسبب في ذلك يعود الى نمو الصادرات الوطنية بنسبة كبيرة، بالاضافة الى تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى المملكة، على الرغم من الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الاردني والمتمثلة بارتفاع الاسعار العالمية للطاقة والمواد الغذائية والسلع الاساسية الاخرى.

شهد الاقتصاد الاردني خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة من عمر الدراسة تباطؤا ملحوظا في معدلات نمو الناتج الحقيقي، وشهد ايضا انكماشا في فجوة الناتج الى ان وصلت نسبتها حوالي 1.5-% عام 2011، ويعزى ذلك الى تأثر الاقتصاد الاردني بتداعيات الازمة المالية العالمية التي بدأت في الربع الاخير من عام 2008، وتأثره بازمة الديون السيادية في الاتحاد الاوروبي، وانعكاسات الربيع العربي.

2-3-4 تقدير الناتج الممكن بطريقة قانون أوكن (Okun's Law):

يعد قانون اوكن احد الادوات المستخدمة بصورة واسعة من قبل صناع السياسة الاقتصادية لقياس كلفة البطالة وأثرها على النمو الاقتصادي، ويشير هذا القانون إلى العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل تغير البطالة، حيث اعتبر اوكن أن البطالة هي نسبة متناقصة بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي المحتمل أو الطبيعي الذي يحققه اقتصاد ما. وحسب هذه المقاربة فإنه يفترض لكي تنخفض نسبة البطالة يجب أن يسجل الاقتصاد القومي معدل نمو يفوق الحد الطبيعي للنمو (Okun, 1962).

وبعبارة أخرى، يشير قانون اوكن الى وجود علاقة سلبية منتظمة بين نسبة الناتج الحقيقي الفعلي الى الناتج الحقيقي الممكن من ناحية، والفارق بين معدل البطالة الفعلي ومعدل البطالة الطبيعي (البطالة الدورية) من ناحية اخرى، حيث يقضي هذا القانون بأن كل 2.0% نمو في الناتج الإجمالي يؤدي إلي خفض معدل البطالة بمقدار 1%. ويمكن التعبير عن الصيغة الرياضية لقانون اوكن بالصيغة التالية (خليل، 1994):

$$Y - Y^* = r(U - U^*)\text{.........}(2)$$

حيث:

U: معدل البطالة الفعلي

U*: معدل البطالة الطبيعي

Y: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي

Y*: معدل النمو الاقتصادي الممكن (الطبيعي)

r: درجة استجابة فجوة الناتج للتغير في فجوة البطالة (معامل أوكن)

ونحاول هنا من خلال استخدام طريقة تقدير أوكن معرفة مدى الترابط الفعلي بين نسبة النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة، وما اذا كان هناك بالفعل علاقة بين معدلات النمو والبطالة، وبالتالي تقدير الناتج الممكن. وباعتماد نموذج أوكن البسيط يمكن الحصول على النتائج التالية:

الجدول 15. نتائج تقدير الناتج الممكن (طريقة قانون اوكن) خلال الفترة (1976-2011).

فجوة الناتج (OutputGap)	الناتج المحلي الإجمالي الممكن (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دينار)	فجوة البطالة Unemployment) **(Gap	معدل البطالة الطبيعي % *	معدل البطالة الفعلي %	السنة
1.4	1665.8	1689.4	0.4	1.2	1.6	**1976**
1.6	1800.9	1829.6	0.4	1.8	2.2	**1977**
1.9	2058.3	2098.1	0.6	2.3	2.9	**1978**
1.9	2486.2	2534.6	0.6	2.9	3.5	**1979**
-0.1	2821.0	2818.1	-0.02	3.5	3.5	**1980**
-0.9	3331.0	3302.2	-0.3	4.2	3.9	**1981**
-2.1	3609.3	3534.2	-0.6	4.9	4.3	**1982**
-3.4	3576.6	3455.8	-0.9	5.7	4.8	**1983**
-4.1	3759.9	3604.1	-1.1	6.5	5.4	**1984**
-5.8	3723.0	3506.5	-1.5	7.5	6.0	**1985**
-2.0	3776.5	3699.5	-0.5	8.5	8.0	**1986**
-5.0	3984.4	3785.5	-1.4	9.7	8.3	**1987**
-6.9	4126.2	3840.8	-1.9	10.8	8.9	**1988**
-6.7	3675.6	3428.7	-1.6	11.9	10.3	**1989**
18.3	2890.4	3419.3	3.9	12.9	16.8	**1990**
16.4	2985.0	3474.3	3.6	13.8	17.4	**1991**
1.7	3901.6	3967.3	0.5	14.5	15.0	**1992**
19.0	3487.3	4151.1	4.2	15.0	19.2	**1993**
1.9	4275.6	4358.1	0.5	15.3	15.8	**1994**
-0.5	4650.1	4627.7	-0.1	15.4	15.3	**1995**
-8.8	5178.4	4724.3	-2.5	15.5	13.0	**1996**
-3.8	5073.9	4880.5	-1.0	15.4	14.4	**1997**
-1.7	5114.8	5027.5	-0.4	15.3	14.9	**1998**
1.5	5123.0	5198.0	0.4	15.2	15.6	**1999**
-5.1	5707.4	5418.7	-1.4	15.1	13.7	**2000**
-0.9	5754.7	5704.2	-0.2	14.9	14.7	**2001**
2.1	5909.6	6034.2	0.5	14.8	15.3	**2002**
-0.2	6299.7	6285.2	-0.1	14.6	14.5	**2003**
1.3	6737.7	6823.7	0.3	14.4	14.7	**2004**
2.6	7192.2	7379.6	0.7	14.1	14.8	**2005**
0.6	7933.1	7976.9	0.1	13.9	14.0	**2006**
-1.7	8782.6	8629.0	-0.5	13.6	13.1	**2007**
-2.2	9457.4	9253.3	-0.6	13.3	12.7	**2008**
-0.4	9799.2	9760.0	-0.1	13.0	12.9	**2009**
-1.1	10091.8	9985.4	-0.3	12.8	12.5	**2010**
1.7	10075.3	10244.0	0.4	12.5	12.9	**2011**

*تم تقدير البيانات باستخدام فلتر هودريك بريسكوت (TVRDON, 2012).

** تم احتساب فجوة البطالة من خلال المعادلة التالية: ((معدل البطالة الفعلي- معدل البطالة الطبيعي)/ معدل البطالة الطبيعي)*100%.

بالرجوع الى الجدول السابق، يلاحظ ان معدلات نمو البطالة في الاردن قد بقيت ضمن مستويات مقبولة حتى بداية الثمانينات، ثم بدأت بالتزايد المستمر وصولا الى حوالي 16.8% عام 1990 في اعقاب الازمة الاقتصادية الحادة التي مر بها الاردن في عام 1989، ثم تفاقم الوضع في اعقاب حرب الخليج الثانية ووصل معدل البطالة الى 19.2% في عام 1993. وبعد ذلك اخذت معدلات البطالة بالتراجع المستمر حتى وصلت الى حوالي13.0% في عام 1996، ثم استقرت بعد ذلك حول هذه النسبة مع وجود تغيرات طفيفة صعودا وهبوطا، وبلغ معدل البطالة عام 2011 ما نسبته 12.9%.

من خلال النظر للجدول السابق، يلاحظ أن الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة غير قوي، وأن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة لا تشير إلى وجود اتجاه عام وموحد، كما لا يمكن إيجاد علاقة ذات اتجاه واحد بين النمو والبطالة، بحيث ان تؤدي مثلا زيادة النمو إلى تخفيض في نسب البطالة بطريقة آلية. حيث أنه رغم ارتفاع معدلات النمو المتحققة في المملكة خلال الفترة (1976-1982)، إلا أن نسب البطالة كانت ترتفع أيضاً.

خلاصة لما سبق، فبالرغم من أن قانون اوكن يتميز بسهولة استخدامه اذ تضمن متغيرين اقتصاديين كليين فقط، الا انه يمثل علاقة احصائية بصورة اكثر من ان يكون ذات ميزة هيكلية للاقتصاد. وكما هو الحال مع أي علاقة احصائية، ربما لا تلائم التغيرات التي تحدث في اقتصاد معين كما هو الحال مع الاقتصاد الاردني.

عند المقارنة بين طريقة هودريك بريسكوت وطريقة أوكن في عملية تقدير الناتج الممكن؛ نجد أن بيانات الناتج الممكن التي تم الحصول عليها بطريقة هودريك بريسكوت أكثر ملائمة للاقتصاد الاردني. في المقابل، فان بيانات الناتج الممكن التي تم تقديرها بطريقة أوكن والتي تعتمد على الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة لم تشر الى وجود علاقة أو اتجاه عام وموحد، اضافة الى وجود معدلات بطالة طبيعية عالية، وبالتالي فان هذه الطريقة لا تناسب الاقتصاد الاردني. وعليه؛ سيتم اعتماد بيانات الناتج الممكن المقدرة بطريقة هودريك بريسكوت في تقدير الايرادات والنفقات الحكومية الاستنسابية في الجزء اللاحق لهذا الفصل.

4-4 توضيح مفهوم الرصيد المالي المعدل لاستبعاد أثر الدورة الاقتصادية (الرصيد الهيكلي) وطريقة تقديره:

ينقسم الرصيد الكلي للمالية العامة –نفقات وايرادات- (Overall Balance) إلى رصيد دوري (Cyclically Balance)، ورصيد معدل لاستبعاد أثر الدورة الاقتصادية (Cyclically Adjusted Balance) وذلك على النحو التالي :

$$OB = CB + CAB \qquad \ldots\ldots\ldots. (3)$$

ويمثل الرصيد المالي المعدل الفرق بين الإيرادات والنفقات الحكومية المتحققة عندما يكون الناتج عند المستوى الممكن له (أي عندما يكون الناتج الممكن مساوياً للناتج الفعلي)، حيث تستثنى منه التطورات الدورية في النشاط الاقتصادي، ويشتق الرصيد الهيكلي (CAB) من الإيرادات والنفقات المعدلة دورياً على النحو الآتي:

$$CAB = Rca - Gca \qquad \ldots\ldots\ldots. (4)$$

وفيما يخص الإيرادات الحكومية المعدلة دوريا (الاستنسابية) فإنه يمكن اشتقاقها من خلال تعديل الإيرادات الفعلية لاستبعاد أثر انحراف الناتج الممكن عن الناتج الفعلي، مع تعريف قوة الأثر الدوري من خلال مرونة الإيرادات:

$$Rca = R\left(\frac{Y*}{Y}\right)^{\alpha} \quad \alpha > 0 \qquad \ldots\ldots. (5)$$

Rca: الإيرادات الحكومية المعدلة لاستبعاد أثر الدورة الاقتصادية.

R : الإيرادات الحكومية العامة.

Y*: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممكن.

Y: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي.

α: مرونة الإيراد الحكومي إلى فجوة الناتج (حساسية الإيرادات الحكومية لفجوة الناتج).

أما فيما يتعلق بالنفقات الحكومية المعدلة دوريا (الاستنسابية)؛ فيمكن اشتقاقها بالطريقة نفسها:

$$Gca = G\left(\frac{Y*}{Y}\right)^{\beta} \quad \beta < 0 \quad \ldots\ldots\ldots (6)$$

Gca: النفقات الحكومية المعدلة لاستبعاد أثر الدورة الاقتصادية.

G: النفقات الحكومية العامة.

*Y: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممكن.

Y : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

β: مرونة الإنفاق الحكومي إلى فجوة الناتج (حساسية النفقات الحكومية لفجوة الناتج).

ولبيان مقدار الإيراد والإنفاق الحكومي المعدل دوريا (المعادلات 6،5) ينبغي تقدير المرونات α،β وذلك على النحو الآتي:

$$\frac{Rhp}{R} = \left(\frac{Y*}{Y} \right)^{\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

$$\frac{Ghp}{G} = \left(\frac{Y*}{Y} \right)^{\beta} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

$\frac{Rhp}{R}$: نسبة الايرادات الحكومية الطبيعية (بعد فصل التغييرات الدورية باستخدام فلتر HP) الى الايرادات الحكومية العامة.

$\frac{Ghp}{G}$: نسبة النفقات الحكومية الطبيعية (بعد فصل التغييرات الدورية باستخدام فلتر HP) الى النفقات الحكومية العامة.

$\frac{Y*}{Y}$: نسبة الناتج الحقيقي الممكن الى الناتج الحقيقي الفعلي.

α: مرونة الايرادات الحكومية الاستنسابية.

β: مرونة النفقات الحكومية الاستنسابية.

وبعد أن يتم تطبيق صيغة اللوغاريتم على طرفي المعادلة، تصبح على الشكل الآتي:

$$\text{In}\left(\frac{Rhp}{R}\right) = \alpha0 + \alpha1\ \text{In}\left(\frac{Y*}{Y} \right) \quad \ldots\ldots\ldots..(9)$$

$$\text{In}\left(\frac{Ghp}{G}\right) = \beta0 + \beta1\ \text{In}\left(\frac{Y*}{Y} \right) \quad \ldots\ldots\ldots(10)$$

وللتأكد من استقرار بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة، قبل استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، تم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test)، ويبين الجدول أدناه أن جميع المتغيرات تخلو من مشكلة عدم الاستقرار، حيث تم الحكم على عدم استقرارية المتغيرات من خلال الاحتمالية (P-Value) وكانت أقل من 5%.

جدول 16. نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للسلاسل الزمنية عند المستوى.

المتغير	رمز المتغير	حد ثابت		حد ثابت ومتجه زمني		النتيجة
		ADF	P	ADF	P	
لوغاريتم نسبة الناتج الحقيقي الممكن الى الناتج الحقيقي الفعلي	$\ln\left(\frac{Y*}{Y}\right)$	-3.8526	0.0058	-2.6355	0.0099	مستقرة
لوغاريتم نسبة الإيرادات الحكومية الطبيعية الى الايرادات الحكومية العامة	$\ln\left(\frac{Rhp}{R}\right)$	-3.9333	0.0052	-3.7957	0.0309	مستقرة
لوغاريتم نسبة النفقات الحكومية الطبيعية الى النفقات الحكومية العامة	$\ln\left(\frac{Ghp}{G}\right)$	-3.5174	0.0133	-3.5088	0.0539	مستقرة

وطالما أن البيانات عند المستوى، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares) لتقدير المعلمات (α،β)، وفيما يأتي نتائج التقدير:

الجدول 17. نتائج تقدير مرونة الإيرادات الحكومية الاستنسابية

المتغير التابع: لوغاريتم نسبة الايرادات الحكومية الطبيعية الى الايرادات الحكومية العامة			
المتغيرات المستقلة Independent Variables	**المعلمات المقدرة Estimated Coefficient**	**القيمة التائية T- Statistic**	**مستوى المعنوية P-value**
الثابــت	0.0009	0.0583	0.9538
لوغاريتم نسبة الناتج الحقيقي الممكن الى الناتج الحقيقي الفعلي	0.7705	2.8146	0.0081
prob. (F) = 0.0081	**F = 7.922**	**DW = 1.588**	**R^2 = 0.189**

الجدول 18. نتائج تقدير مرونة النفقات الحكومية الاستنسابية

المتغير التابع: لوغاريتم نسبة النفقات الحكومية الطبيعية الى النفقات الحكومية العامة			
المتغيرات المستقلة **Independent Variables**	**المعلمات المقدرة** **Estimated Coefficient**	**القيمة التائية** **T-Statistic**	**مستوى المعنوية** **P-value**
الثابت	-0.0014	-0.1401	0.8894
لوغاريتم نسبة الناتج الحقيقي الممكن الى الناتج الحقيقي الفعلي	0.8098	4.7154	0.0000
prob. (F) = 0.000	**F = 22.235**	**DW = 1.352**	**R^2 = 0.395**

تشير نتائج التقدير إلى أنه خلال فترة الدراسة (1976-2011)، جاءت القوة التفسيرية الكلية للنموذجين مقبولة كما هو واضح من قيمة معامل التحديد (R^2)، وأيضا تشير نتائج التقدير إلى معنوية مرونات الإيرادات العامة إلى فجوة الناتج (0.77) والنفقات العامة إلى فجوة الناتج (0.81) عند مستوى معنوية 1%، في حين تشير النتائج الى عدم معنوية تقدير معلمة المقطع لكلا النموذجين. ومن خلال النظر الى نتائج اختبار F في الجدول السابق، يلاحظ أن النموذجين يتمتعان بمعنوية احصائية كلية عالية. كما تم التأكد من عدم وجود مشكلات قياسية في النموذجين، كافتراض التوزيع الطبيعي، وعدم تجانس تباين الأخطاء العشوائية وارتباطها ذاتيا (جدول 25).

بعد تقدير مرونات الايرادات والنفقات الحكومية الاستنسابية كما ذكر سابقاً؛ سيتم تعويض هذه المرونات في المعادلتين (5) و (6)، وبعد ذلك سيتم احتساب متغيرات السياسة المالية الاستنسابية (الايرادات الاستنسابية والنفقات الاستنسابية والعجز الهيكلي)، ومن ثم تصبح هذه المتغيرات جاهزة لاستخدامها في الجزء اللاحق والذي يقيس اثر السياسة المالية الاستنسابية على النمو الاقتصادي في الاردن.

5-4 أثر السياسة المالية الاستنسابية على النمو الاقتصادي

يهدف النموذج المستخدم إلى بيان العلاقة بين السياسة المالية الاستنسابية والنمو الاقتصادي بالاستناد إلى الدالة الآتية:

Y = f (Gca، Rca، Def، CF،CPI، M2) ....(11)

حيث:

Y: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Rca: الايرادات الحكومية الاستنسابية.

Gca: النفقات الحكومية الاستنسابية.

Def: عجز الموازنة الهيكلي.

M2: عرض النقود.

CF: التكوين الرأسمالي الإجمالي.

CPI: مؤشر أسعار المستهلكين.

1-5-4 اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests:

تفترض الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة، وصفة الاستقرار تلك تتحدد ببعض الخصائص الإحصائية. وفي حالة غياب صفة الاستقرار، فإن الانحدار الذي نحصل عليه غالبا ما يكون زائفا (Spurious)، ويرجع هذا إلى أن بيانات السلسلة الزمنية غالبا ما يوجد فيها عامل الاتجاه (Trend) الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر في جميع المتغيرات، فتجعلها تتغير في الاتجاه نفسه، بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها.

ويهدف اختبار جذر الوحدة إلى التأكد من استقرار بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في عملية تقدير المعادلات ذات الصلة في الدراسة، حيث تتصف معظم بيانات السلاسل الزمنية الاقتصادية بأنها غير مستقرة عند المستوى، ولكنها في معظم الأحيان تكون مستقرة عند الفرق الأول. وبعبارة أخرى، فإن تلك البيانات لا تكون متكاملة من الدرجة صفر في المستوى I(0)، ولكنها تكون متكاملة من الدرجة الأولى I(1) (Gujarati, 2003).

وبالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة؛ فقد اعتمدت الدراسة على اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test) بهدف التأكد من استقرار بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في عملية تقدير معادلات الدراسة.

ويأخذ نموذج ديكي فولر الموسع (ADF) الصيغة الآتية:

$$\Delta Yt = \beta 1 + \beta 2T + \ \delta Yt - 1 + \ \alpha i \ \sum_{i=1}^{p} \Delta Yt - 1 + \ e_t \quad \ldots\ldots\ldots (12)$$

حيث:

Δ: الفرق الأول للسلسلة الزمنية.

Yt: متغير الدراسة في الفترة t.

et: حد الخطأ العشوائي.

p: عدد فترات الإبطاء الكافية لإلغاء الارتباط الذاتي.

وبحسب الصيغة السابقة لاختبار ديكي فولر الموسع، فإنه يتم اختبار فرضية العدم (Ho: δ = 0)، التي تفترض عدم استقرار السلسلة الزمنية، فإذا كانت قيمة (t) المحسوبة (القيمة المطلقة) في الاختبار للمعلمة المقدرة (δ) أكبر من قيمة (t) الحرجة المستخرجة من جدول (Mackinnon)، أو إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-value) أقل من 5%، يتم عندها رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة باستقرار السلسلة عند المستوى.

ولتحديد متى تصل السلسلة إلى وضع الاستقرار، يعاد إجراء الاختبار بعد أخذ الفرق الأول للسلسلة، فإذا استقرت عند الفرق الأول، فهذا يعني أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

ويبين الجدول أدناه نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) على المستوى للسلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، وتم إجراء الاختبار باستخدام الثابت والاتجاه (Constant & Trend). ويتضح من خلال الجدول أن جميع المتغيرات تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند المستوى، حيث تم الحكم على عدم استقرارية المتغيرات من خلال الاحتمالية (P-Value) وكانت اكبر من 5%.

الجدول 19. نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للسلاسل الزمنية عند المستوى.

المتغير	رمز المتغير	حد ثابت		حد ثابت ومتجه زمني		النتيجة
		ADF	P	ADF	P	
لوغاريتم الناتج الحقيقي	Ln y	-1.4638	0.5398	-2.1839	0.4834	غير مستقرة
لوغاريتم الإيرادات الحكومية الاستنسابية	Ln rca	-1.5039	0.5199	-1.7465	0.0722	غير مستقرة
لوغاريتم النفقات الحكومية الاستنسابية	Ln gca	-0.5770	0.8632	-2.7713	0.2167	غير مستقرة
عجز الموازنة الهيكلي	Def	0.2537	0.9721	-0.0386	0.9939	غير مستقرة
لوغاريتم عرض النقود	Ln M2	0.3474	0.9773	-1.2988	0.8707	غير مستقرة
لوغاريتم التكوين الرأسمالي الثابت	Ln CF	-0.8840	0.7815	-1.5930	0.0801	غير مستقرة
لوغاريتم مؤشر أسعار المستهلكين	Ln CPI	-1.4361	0.5531	-2.3221	0.4114	غير مستقرة

وقد تم إعادة اختبار (ADF) بأخذ الفرق الأول لبيانات السلسلة، وجاءت جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول؛ أي متكاملة من الدرجة الأولى. وتاليا نتائج الاختبار كما يبينها الجدول التالي:

الجدول 20. نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للسلاسل الزمنية عند الفرق الأول.

المتغير	رمز المتغير	حد ثابت		حد ثابت ومتجه زمني		النتيجة
		ADF	P	ADF	P	
لوغاريتم الناتج الحقيقي	Ln y	-3.3503	0.0202	-2.4118	0.0174	مستقرة
لوغاريتم الإيرادات الحكومية الاستنسابية	Ln rca	0.0606	0.0000	-9.9307	0.0000	مستقرة
لوغاريتم النفقات الحكومية الاستنسابية	Ln gca	-7.6941	0.0000	-7.4829	0.0000	مستقرة
عجز الموازنة الهيكلي	Def	-10.5861	0.0000	-11.083	0.0000	مستقرة
لوغاريتم عرض النقود	Ln M2	-11.136	0.0000	-11.345	0.0000	مستقرة
لوغاريتم التكوين الرأسمالي الثابت	Ln CF	-5.4614	0.0001	-5.3591	0.0006	مستقرة
لوغاريتم مؤشر أسعار المستهلكين	Ln CPI	-3.5238	0.0133	-3.6261	0.0423	مستقرة

5-4 -2 تحديد فترات الابطاء الزمني (Selection the Lag-Length):

بعد إجراء فحص اختيار عدد فترات التباطؤ المناسبة، وذلك حسب معيار شوارتز (Shewhart) واكايك (Akaike)، نلاحظ من خلال الجدول الآتي أن عدد فترات التباطؤ المثلى هي فترتان حسب معيار أكايك مقابل فترة تباطؤ واحدة حسب معيار شوارتز (SIC)، وتم اعتماد فترتين تباطؤ لاستخدامها في الدراسة.

الجدول 21. اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني.

المتغيرات الداخلية	ln CPI ln CF ln M2 Def ln gca ln rca ln y	
عدد فترات التباطؤ الزمني	**SC**	**AIC**
0	5.918	5.603
1	-2.316*	-4.830
2	-1.982	-6.696*

AIC: Akaike information criterion

SIC: Schwarz information criterion

*Indicates lag order selected by the criterion

3-5-4 اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test):

من خلال اختبار جذر الوحدة السابق لمتغيرات الدراسة تبين أنها غير مستقرة عند المستوى ولكنها مستقرة عند الفرق الأول، وكل متغير على انفراد متكامل من الدرجة الأولى I(1). ويشير كل من انجل وجرانجر إلى أنه إذا كان مستوى متغيرات النموذج غير مستقر ومتكامل من الدرجة الأولى، وأنه إذا أمكن توليد مزيج خطي من هذه المتغيرات يتصف بالاستقرار؛ أي متكامل من الدرجة الصفرية، ومن ثم فإنه يمكن أن يكون بينهما تكامل مشترك، وعلاقة مستقرة في الأجل الطويل (Engle and Granger، 1987).

ويعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيها ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. وسيتم هنا استخدام طريقة جوهانسون للكشف عن التكامل المشترك، وبالاعتماد على الاختبارات الآتية:

1) Trace Test:

$$\rho_{trace} = -T\sum_{i=r+1}^{k}\ln(1-\lambda_i) \text{ .... } (13)$$

2) Maximal Eigenvalue Test:

$$\rho_{\max} = -T\ln(1-\lambda_{r+1}) \text{ .... } (14)$$

حيث: T : تمثل عدد المشاهدات، k: عدد المتغيرات، λ: قيم أيجن العظمى المحسوبة.

ويظهر من خلال الجدول التالي نتائج اختبار التكامل المشترك، حيث يشير اختبار (Trace) الى وجود خمسة علاقات تكاملية، بينما يشير اختبار (Eigen) إلى وجود علاقتين تكامليتين، وبذلك فإن متغيرات السلاسل الزمنية في هذه الدراسة تعد متكاملة.

الجدول 22. نتائج اختبار التكامل المشترك.

العلاقة	اختبار Trace	الاحتمالية **p-value**	اختبار Eigenvalue	الاحتمالية **p-value**
لاتوجد	*192.575	0.0000	*56.575	0.0029
علاقة واحدة	*135.999	0.0000	*46.900	0.0073
علاقتان	*89.099	0.0007	30.735	0.1133
ثلاث علاقات	*58.363	0.0038	27.370	0.0532
أربع علاقات	*30.992	0.0363	18.387	0.1160

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

وبالنظر إلى نتائج استقرار البيانات وفحوصات التكامل المشترك يظهر وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في نظام المعادلات المستخدم، مما يقودنا إلى استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model (VECM.

4-5-4 نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model)

يتضح من خلال التحليل السابق وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ومع وجود تكامل مشترك يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ لفحص وجود علاقة جرانجر السببية (Engle and Granger, 1987). ويمكن كتابة نموذج تصحيح الخطأ للنموذج المراد فحصه من خلال المعادلة الآتية:

$$\Delta \ \ln Y_t = \sum_{i=0}^{n} a_j \ \Delta \ \ln Y_{t-j} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_j \ \Delta \ln \ RCA_{i-j} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_j \ \Delta \ln \ GCA_{i-j} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_j \ \Delta \ln \ DEF_{i-j} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_j \ \Delta \ln \ M2_{i-j} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_j \ \Delta \ln \ CPI_{i-j} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_j \ \Delta \ln \ CF_{i-j} + \rho_1 \mathrm{ECMt} - 1_{i-1} + U_t \ \ldots\ldots\ldots (15)$$

حيث:

Δ: هي الفرق الأول.

ECMt-1: تمثل حد تصحيح الخطأ مع تباطؤ لفترة زمنية واحدة.

U_t : حد الخطأ للمعادلة الأولى التي تخص Y في سلسلة معادلات تصحيح الخطأ.

ويمكن التعبير عن نموذج تصحيح الخطأ للمعادلات الأخرى التي تخص المتغيرات المستقلة الظاهرة في المعادلة السابقة، كما تم التعبير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Y)، ولكن بسبب تركيز الدراسة على أثر السياسة المالية الاستنسابية على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Y)، سوف يقتصر تحليل الباحث على الصيغة المحددة في المعادلة السابقة.

إن المعادلة السابقة تبين سلوك المتغيرات في الأجل القصير وفي الوقت نفسه العلاقة طويلة الأجل المتضمنة في حد تصحيح الخطأ (ECM)، وإن معنوية إحصائية (t) لحد تصحيح الخطأ تكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

وإذا كان حد تصحيح الخطأ (ECM) سالبا ومعنويا، فإن ذلك يبين الميكانيكية التي يجري تصحيح أي اختلال في التوازن للوصول إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل بين المتغير التابع (Y) والمغيرات المستقلة. وحتى إذا كانت معاملات المتغيرات المستقلة المتباطئة غير معنوية إحصائيا، يمكن القول بوجود علاقة جرانجر السببية بين المتغيرات المدروسة، طالما كان معامل حد تصحيح الخطأ (ECM) معنويا من الناحية الإحصائية.

الجدول 23. نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM).

مرونات الأجل الطويل	**Cointegrating Eq:**	**L_Y(-1)**	**L_RCA(-1)**	**L_GCA(-1)**	**L_Def(-1)**	**L_M2(-1)**	**L_CF(-1)**	**L_CPI(-1)**
	CointEq1	1.00	3.110 [-3.319]	1.752 [-2.360]	0.0004 [-1.677]	0.800 [-2.869]	-0.585 [4.243]	-2.207 [3.892]
معامل تصحيح الخطأ في الأجل القصير	**Error Correction:**	**D(L_Y)**						
	CointEq1	-0.092 [-2.075]						
مرونات الأجل القصير	**Cointegrating Eq:**	**D(L_Y(-1))**	**D(L_RCA(-1))**	**D(L_GCA(-1))**	**D(L_DEF(-1))**	**D(L_M2(-1))**	**D(L_CF(-1))**	**D(L_CPI(-1))**
	CointEq1	0.355 [1.533]	-0.132 [-0.862]	0.170 [0.789]	-3.630 [-5.105]	0.488 [2.647]	-0.041 [-0.727]	0.125 [0.528]
	R-squared 0.5066 Adjusted R-squared 0.3488 F-statistic 3.209							
المعادلة	D(L_Y) = - 0.092*(L_Y(-1)-3.110*L_RCA(-1)+1.752*L_GCA(-1)+2.207*L_CPI(-1)+0.585*L_CF(-1)-0.800*L_M2(-1)-0.0004*DEF(-1)-5.305)+0.355*D(L_Y(-1))-0.1320*D(L_RCA(-1))+0.170*D(L_GCA(-1))+0.1252*D(L_CPI(-1))-0.0412*D(L_CF(-1))+0.488*D(L_M2(-1))-3.634*D(DEF(-1))-0.031							

ملاحظات: - القيم بين الأقواس توضح قيم إحصائية (t)

بناءاً على نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) فإن معامل حد تصحيح الخطأ معنوي من الناحية الإحصائية وسالبا، مما يعني أن حد الخطأ يساعد في تفسير التغيرات في الناتج الحقيقي، ويشير إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل. كما ان النتائج دلت على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات النمو الاقتصادي وباقي متغيرات الدراسة.

تشير النتائج إلى أن حجم معامل حد تصحيح الخطأ يقيس حجم التغير في المتغير التابع واللازم للرجوع إلى التوازن. وبما أن $a0$ في المعادلة (15) كان معنويا وسالبا، فإنه يمكن الاستنتاج أن الناتج المحلي الإجمالي (Y) يستجيب لحالات عدم التوازن في علاقته مع المتغيرات المستقلة في المعادلة، ومن ثم يحتاج إلى 9% من السنة القادمة حتى يعود إلى التوازن.

أظهرت متغيرات السياسة المالية الاستنسابية تأثيرا واضحا في الأجل الطويل وبمستوى معنوية عالٍ على النشاط الاقتصادي للمملكة، حيث بلغت مرونة الايرادات الحكومية الاستنسابية ما نسبته 3.1%، في حين بلغت مرونة النفقات الحكومية الاستنسابية 1.7%.

من خلال نتائج التقديرات السابقة، يلاحظ أن السياسة المالية في الأردن، -وكما في الدول النامية- توصف بأنها سياسة مالية تساند الدورة التجارية (Procyclical Fiscal Policy)، بمعنى أنها توسعية وتحفيزية في أوقات الرواج والانتعاش الاقتصادي وانكماشية في أوقات التباطؤ الاقتصادي، وتم الاستدلال على ذلك من خلال النظر إلى الإشارة الموجبة لمتغير عجز الموازنة الهيكلي (Def) والانفاق الحكومي الاستنسابي (Gca).

خلافاً لاقتصادات البلدان المتقدمة، يلاحظ أن الاقتصاد الأردني لا يملك السياسة المالية الاستنسابية اللازمة للحد من آثار فترات التباطؤ الاقتصادي. ففي البلدان المتقدمة، عادة ما تكون السياسات المالية الاستنسابية معاكسة للدورة الاقتصادية (الاتجاهات الدورية)، كأن يتم تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق أثناء فترات الركود لتشجيع الانتعاش الاقتصادي والنمو، لكن السياسة المالية الاستنسابية في الاردن هي مسايرة للدورة الاقتصادية، حيث تبدي الحكومات قدراً كبيراً من التساهل في السياسات المالية أوقات الرواج، وتتشدد في سياستها أوقات التباطؤ أو الركود، وهذا يحد بدرجة كبيرة من القيام بمحفزات مالية أثناء الركود للنشاط الاقتصادي.

ظهرت السياسة النقدية ممثلة في معدل نمو عرض النقود كعامل مهم في التأثير على النشاط الاقتصادي في الاجل الطويل، وتظهر النتائج أعلاه أن السياسة النقدية يكون أثرها قوي

في الأجل الطويل، أي غير حيادية تجاه النشاط الاقتصادي. حيث أن زيادة معدل النمو في عرض النقود بـ 1% يقابله زيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بـ 0.8%.

عند مقارنة فعالية السياسة المالية مقابل السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الاردن، نجد ان اثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي اكبر من اثر السياسة النقدية، حيث ان قيمة معاملات الايرادات والنفقات الاستنسابية (3.1%) (1.7%)على التوالي اكبر من قيمة معامل عرض النقود والذي بلغ (0.8%).

يستدل مما سبق ان العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين السياسة المالية الاستنسابية والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي قوية جداً ومعنوية احصائياً. بالمقابل، فان العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين السياسة النقدية والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي اقل قوة من السياسة المالية.

نلاحظ من خلال التقديرات السابقة ان الاستجابة طويلة الاجل للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للتغيرات في النفقات الاستنسابية والايرادات الاستنسابية تفوق استجابته للتغيرات في عرض النقود، ففي الوقت الذي سيؤدي التغير في النفقات الاستنسابية والايرادات الاستنسابية بنسبة 1% الى تغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 1.7% و 3.1%، فان تغير عرض النقد بنسبة 1% سوف يؤدي الى تغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 0.8%.

وخلاصة لما سبق، فان السياسة المالية مسؤولة عن التغيرات في النشاط الاقتصادي بنسبة اكبر من السياسة النقدية، اي ان السياسة المالية اكثر قوة في التأثير على النشاط الاقتصادي من السياسة النقدية.

أظهر معدل التضخم في المملكة تأثيرا واضحا في الأجل الطويل بلغ 2.2% وبمستوى معنوية عالٍ، مما يدل على قوة تشابك الاقتصاد الأردني مع الاقتصاد العالمي؛ لأن مؤشر CPI يعكس جزء كبير منه أسعار سلع مستوردة من الخارج.

5-5-4 تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

يتم إجراء تحليل مكونات التباين من أجل التعرف على الأهمية النسبية لأثر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج على بقية المتغيرات، أي التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير، سواء كان هذا الخطأ يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه أو يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى. حيث يتم اللجوء إلى توزيع تشولاسكي (Cholaski Decomposition) وذلك لتلافي وجود مشكلة التأثير المتزامن للأخطاء في المتغيرات المختلفة في النموذج والتي تتأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات في النموذج المراد اختباره (المجالي، 2008).

الجدول 24. تحليل مكونات التباين لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Ln CPI	Ln CF	Ln M2	Def	Ln gca	Ln rca	Ln y	الفترة
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	100.000	**1**
0.365	1.756	5.264	0.002	1.661	5.542	85.407	**2**
0.541	2.550	8.219	0.029	2.839	8.627	77.192	**3**
0.636	3.318	10.322	0.039	3.567	11.543	70.572	**4**
0.756	3.983	11.789	0.065	4.081	13.438	65.885	**5**
0.852	4.572	12.785	0.083	4.431	14.958	62.315	**6**
0.967	5.108	13.503	0.105	4.685	16.065	59.564	**7**
1.076	5.595	14.005	0.123	4.868	16.930	57.400	**8**
1.191	6.037	14.367	0.142	5.005	17.585	55.669	**9**
1.303	6.440	14.622	0.158	5.107	18.100	54.267	**10**

تظهر نتائج التحليل في الجدول السابق أن الناتج الحقيقي (Y) يفسر نفسه في السنة الأولى بمقدار 100%، بينما في السنة الثانية تنخفض أهمية الناتج الحقيقي وتزداد أهمية الإيرادات الاستنسابية ومستوى عرض النقد والنفقات الاستنسابية في تفسير النموذج في السنة الثانية والثالثة وحتى السنة العاشرة.

كما هو موضح في الجدول رقم (24)، وعند المقارنة بين متغير السياسة المالية (Rca) ومتغير السياسة النقدية (M2)، تشير النتائج أن لمعدل النمو في الإيرادات الحكومية الاستنسابية تأثير أقوى من تأثير معدل النمو في عرض النقد على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكانت التغيرات المفاجئة في الإيرادات الاستنسابية تفسر 18.1% من التغيرات في

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة العاشرة، في حين أن التغيرات المفاجئة في مستوى عرض النقد تفسر 14.6% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنفس الفترة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول بأن النتائج التي تم التوصل إليها من قبل الباحث تتفق مع نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) من ناحية الأثر الأكبر للسياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الأردن بالمقارنة مع تأثير السياسة النقدية.

6-4 تشخيص النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة

يوضح الجدول التالي نتائج الاختبارات المتعلقة بالمشكلات القياسية، وتشمل مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)، التي تعني أن تباين الأخطاء العشوائية غير ثابت أو غير متجانس، ومشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، ومشكلة التوزيع الطبيعي للأخطاء (Normality). وقد تم الحكم على الاختبارات من خلال قيمة الاحتمالية، فإذا كانت أكبر من 5% فهذا يدل على أن النموذج مقبول.

الجدول 25. نتائج اختبارات المشكلات القياسية.

النمـــوذج	Residual Heteroskedasticity Test		Residual Autocorrelation LM Test		Residual Normality Test	
	Prob.	F-statistic	Prob.	F-statistic	Prob.	Jarque-Bera
نموذج تقدير مرونة الإيرادات الحكومية الاستنسابية	0.09	2.62	0.12	2.27	0.71	0.68
نموذج تقدير مرونة النفقات الحكومية الاستنسابية	0.98	0.02	0.12	2.30	0.47	1.48
نموذج أثر السياسة المالية الاستنسابية على معدلات النمو الاقتصادي	0.45	451.34	0.87	38.24	0.48	0.78

4-6-1 اختبار التوزيع الطبيعي

يعتبر اختبار كيفية التوزيع الطبيعي إحدى الخطوات الهامة التي تسبق التحليل القياسي للنموذج، فبعض التوزيعات لا تكون مناسبة لطرق تحليل معينة بشكل مباشر، والبعض الآخر قد يلحقه مشاكل تتطلب إيجاد حلها قبل البدء في عملية التحليل القياسي، واختبار التوزيع الطبيعي يفيد في ملاحظة مدى ملائمة توزيع البيانات لبعض الافتراضات الإحصائية الضرورية لتطبيق طرق التحليل القياسي ومدى وجود قيم متطرفة يمكن أن تؤثر على نتائج التقدير القياسي.

وحتى نحكم على المتغير بأنه موزع توزيع طبيعي، ننظر إلى قيمة احتمالية اختبار (Jarque-Bera)، فإذا كانت القيمة اكبر من 5% نقبل الفرضية الصفرية بأن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً. وتشير النتائج الموضحة في الجدول السابق بأن جميع النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة تخلو من مشكلة عدم التوزيع الطبيعي.

4-6-2 اختبار الارتباط الذاتي او التسلسلي

إن أهم الافتراضات الهامة لنموذج الانحدار الكلاسيكي أن معاملات الأخطاء العشوائية غير مرتبطة زمنياً، ويسمى الارتباط بين المشاهدات بظاهرة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) أو الارتباط التسلسلي (Serial Correlation)، ووجود ارتباط تسلسلي يفقد المعلمات المقدرة قياسياً صفة الكفاءة أو يصبح لا يمثل اقل تباين مقارنة مع التقديرات الخطية غير المنحازة الأخرى.

وتم إجراء اختبار (Lagrange Multiplier test) للنماذج المستخدمة في الدراسة، وأظهرت النتائج أن قيمة احتمالية اختبار (LM- test) أكبر من 5% لجميع النماذج، وبالتالي تخلو جميعها من مشكلة الارتباط التسلسلي.

4-6-3 اختبار عدم ثبات التباين

يعتبر ثبات تباين الأخطاء العشوائية من احد أهم الافتراضات للانحدار الكلاسيكي، أي أن متوسط الخطأ العشوائي يساوي صفر، وعدم ثبات التباين للأخطاء يفقد النموذج القياسي صفة الكفاءة.

وتم إجراء اختبار (Heteroskedasticity Test) للأخطاء العشوائية، وتبين أن القيمة الاحتمالية للاختبار اكبر من 5% وبالتالي فان النماذج القياسية تخلو من مشكلة عدم ثبات التباين.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1-5 النتائج

إن الهدف الرئيس للدراسة هو قياس أثر السياسة المالية الاستنسابية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1976-2011) بالاعتماد على نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر الموسع) للتأكد من استقرارية بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في تقدير المعادلات ذات الصلة بالدراسة، أنها تعاني من مشكلة عدم الاستقرار في المستوى I(0)، في حين أنها أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها I(1).

2. أظهرت النتائج أيضاً أن متغيرات الدراسة متكاملة تكاملاً مشتركاً، حيث ظهر من خلال إجراء اختبار (Trace test) وجود خمس علاقات تكاملية، فيما أظهر اختبار (Eigen test) وجود ثلاث علاقات تكاملية.

3. من خلال استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي مع باقي متغيرات الدراسة، كما أن متغيرات السياسة المالية الاستنسابية كان لها أثر واضح على النشاط الاقتصادي وساعدت في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بلغت مرونة الايرادات الحكومية الاستنسابية 3.1%، في حين بلغت مرونة النفقات الحكومية الاستنسابية نحو 1.8%.

4. تم اجراء تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) لنموذج متجه تصحيح الخطأ لمعرفة الأهمية النسبية لأثر اي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج على بقية المتغيرات، وأظهرت نتائج التحليل أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يفسر نفسه في السنة الاولى بمقدار 100% بينما تنخفض هذه النسبة الى ان تصل في السنة العاشرة الى 54.3%. في المقابل، تزداد أهمية الايرادات الاستنسابية ومستوى عرض

النقد والنفقات الاستنسابية في تفسير النموذج لتصل النسب في السنة العاشرة الى (18.1%) (14.6%) (5.1%) على التوالي.

5. أشارت نتائج التقدير القياسي أن السياسة المالية الاستنسابية في الأردن تتماشى مع اتجاه الدورة الاقتصادية (Procyclical Fiscal Policy)، وأن هناك ميل طفيف نحو الدورية، وذلك على عكس توصيات النموذج الكلي الكينزي الذي ينص على انه إذا كان الاقتصاد يعاني من فجوة انكماشية فإن الدولة تطبق سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي أو العكس. وخلافاً لاقتصاديات الدول المتقدمة، فان الاقتصاد الاردني لا يطبق السياسة الاستنسابية اللازمة للحد من آثار التباطؤ الاقتصادي، حيث تبدي الحكومة قدراً كبيراً من التساهل في السياسات المالية اوقات الرواج، وتتشدد في سياستها أوقات التباطؤ أو الركود.

6. ظهرت السياسة النقدية ممثلة في معدل نمو عرض النقد كعامل مهم نسبياً في التأثير على النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل، وتشير النتائج القياسية أن زيادة معدل النمو في عرض النقود بنسبة 1% يقابله زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 0.8%.

7. أظهرت النتائج القياسية أن معدل التضخم في المملكة له تأثير واضح في الأجل الطويل على معدلات النمو الاقتصادي وبلغت مرونته 2.2%، مما يدل على قوة تشابك الاقتصاد الأردني مع الاقتصاد العالمي كون مؤشر أسعار المستهلكين يعكس جزء كبير منه أسعار سلع مستوردة من الخارج.

8. تعاني الحكومة الأردنية من ارتفاع كبير ومتزايد في عجز الموازنة الهيكلية، ويعود ذلك إلى ظاهرة تزايد النفقات الحكومية، حيث ارتفعت قيمة النفقات الحكومية الاستنسابية من 251.8 مليون دينار عام 1976 إلى 6,287.2 مليون دينار عام 2011. وترجع هذه الظاهرة إما لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو إدارية أو مالية:

أ - الأسباب الاقتصادية: حيث يعتبر النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي وتقلبات النشاط الاقتصادي (خاصة في حالة الكساد) من أهم الأسباب المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات الحكومية.

ب - الأسباب الاجتماعية: يؤدي تركز السكان في المدن إلى زيادة النفقات الحكومية المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والمواصلات والمياه والكهرباء، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق في المجالات التقليدية.

ج - الأسباب السياسية: قد تزداد النفقات الحكومية لمواجهة ما يستجد من أزمات سياسية إقليمية ودولية، إضافة إلى اتساع علاقات البلد مع الدول الأخرى وزيادة عدد البعثات الدبلوماسية والمنظمات الإقليمية والدولية.

د - الأسباب الإدارية: حيث يعتبر سوء التنظيم الإداري والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة مثل المعدات والأثاث وغيرها من الأسباب الرئيسية التي تؤدي الى زيادة الإنفاق الحكومي.

ه - الأسباب المالية: يمثل هذا النوع من الأسباب بشكل رئيس ما تدفعه الحكومة من أقساط وفوائد على القروض التي تحصل عليها لتمويل موازنتها.

9. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبين الإيرادات والنفقات الحكومية الاستنسابية في المدى الطويل، حيث أظهر التقدير القياسي أن العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الايرادات الحكومية الاستنسابية وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معنوية إحصائياً، إذ بلغت المرونة (3.1%)، وكانت العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين النفقات الحكومية الاستنسابية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معنوية إحصائياً أيضاً اذ بلغت المرونة (1.8%).

10. توصلت الدراسة الى ان السياسة المالية مسؤولة عن التغيرات في النشاط الاقتصادي بنسبة أكبر من السياسة النقدية، وتم الاستدلال على ذلك من خلال ملاحظة قيمة معاملات الايرادات الاستنسابية والنفقات الاستنسابية والتي بلغت (3.1%) و (1.8%) على التوالي، في حين كانت قيمة معامل عرض النقود (0.8%).

2-5 التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

1. تركيز الحكومة على أن تكون السياسات الاستنسابية عكس اتجاه الدورة الاقتصادية (Countercyclical Fiscal Policy)، وذلك لتحفيز النمو الاقتصادي، في ضوء الأثر الايجابي للسياسة المالية الاستنسابية على النمو، ولكن بحدود تتوافق مع أهداف الانضباط المالي (Fiscal Consolidation) الذي يستهدف تخفيض العجوزات في الموازنة العامة تماشياً مع آراء المدرسة الكينزية.

2. ضبط الإنفاق الحكومي وترشيده لتخفيض عجز الموازنة العامة، وذلك عن طريق الإصلاح في الإدارة المالية التي تهدف إلى التخصيص الأكفأ للموارد المتاحة، وفقاً لأولويات محددة، والموائمة بين حجم الإنفاق العام والفائدة المترتبة عليه.

3. تحسين البيئة الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال تحسين كفاءة الإدارات الضريبية وأدائها، وتحسين طرق الجباية للضرائب، ومعالجة قضايا التهرب الضريبي، بدلاً من رفع معدلات الضرائب العامة الذي يهدد النمو الاقتصادي للمملكة.

4. التركيز على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وتوجهات كل منهما، وذلك لتمكين السياسة النقدية من تحقيق الاستقرار النقدي للمملكة، ومن ثم النمو الاقتصادي المستدام، خاصة بعد إثبات الدراسة عدم حيادية السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي.

<u>قائمة المراجع والمصادر:</u>

أ - المراجع باللغة العربية:

البنك المركزي الأردني، **تقارير سنوية وشهرية مختلفة**، عمان، الأردن.

الببلاوي، حازم، (1998)، **دور الدولة في الاقتصاد**، القاهرة: دار الشروق.

القضاه، ناصر، (2013)، **أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2011)**، رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية،عمان- الأردن.

الخطيب وشامية، (2012)، **أسس المالية العامة**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

حسين، وجدي، (1988)، **المالية الحكومية والاقتصاد العام**، الاسكندرية.

حشيش، عادل، (1992)، **أساسيات المالية العامة**، بيروت.

خليل، سامي، (1994)، **نظرية الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، وكالة الأهرام للتوزيع.

راضي، عبد المنعم، (1998)، **النقود والبنوك**، القاهرة: مكتية عين شمس.

شكوكاني،حنان، (2005)، **اثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الأردن،** رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عبد الخالق، شذى، (2008)، **الاستثمار ومحدداته في ظل التحرير المالي: دراسة عينة من الدول العربية في الفترة (1993-2003)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

قاقيش، عوني، (2005)، **اثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على مؤشرات الاقتصاد الكلي قبل وبعد برامج التصحيح الاقتصادي (1976-2001)**، رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

قدي، عبد المجيد، (2003)، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عوض، طالب، (2000)، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

لحاج، طارق، (1999)، **المالية العامة**، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

معتوق، سهير، (2000)، **المالية العامة**، القاهرة.

هيكل، عبدالعزيز، (1980)، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية**، دار النهضة العربية.

وزارة المالية، نشرة مالية الحكومة، أعداد مختلفة، عمان، الأردن.

ب - المراجع باللغة الانجليزية:

Alan J. Auerbach, (2002), "**Is There a Role for Discretionary Fiscal Policy**", Federal Researve Bank of Kansas City on Rethinking Stabilization Policy.

Annalisa Fedelino, Anna Ivanova, and Mark Horton, (2009) "**Computing Cyclically Adjusted Balances and Automatic Stabilizers**", Fiscal Affairs Department-IMF.

Ben Vogelvang, (2005), "**Econometrics: Theory & Application with Eviews**".

Carlo Cottarelli and Laura Jaramillo, (2012), "**Walking Hand in Hand: Fiscal Policy and Growth in Advanced Economies**", IMF Working Paper, WP/12/137.

Claude Giorno, Pete Richardson, Doborah Roseveare and Paul van den Noord, (1995), "**Potential Output, Output Gaps and Structural Budget Balances**", IMF Working Paper.

Ernesto Rezk, Maria Cecilia Avramovich and Martin Basso, (2005), "**Dynamic Effects of Fiscal Shocks Upon Diverse Macroeconomic Variables: A Structural Var for Argentina**", Institute of Economics and Finance-National University of Cordoba.

Gujarati, Damodar , (2002), "**Basic Econometrics**", 5th Edition.

Granger, W. J. (1999), "**Cointegration, Causality & forecasting: Festschrift in Honour of Clive W. J. Granger,** Oxford University Press.

Iris Claus, Aaron Gill, Boram Lee and Nathan McLellan, (2003), "**An Empirical Investigation of Fiscal Policy In New Zealand**", New Zealand Treasury, Wellington-New Zealand.

Karl Case, Ray Fair, (2003), "**Princibles of macroeconomics**".

Mishkin, Frederic S, **The Economics of Money Banking & Financial Markets**, 8th Edition, Addison wesiey, USA, 2003.

Oliver Blanchard Roberto Perotti, (1999), "**An Empirical Characterization of The Dynamic Effects of Changes In Government Spending and Taxes on Output**", The National Bureau of Economic Research.

Paula R. DeMasi, (1997), "**IMF Estimates of Potential Output: Theory and Practice**", Economic International, No. 69, pp. 97-108.

Poberto Perotti, (2004), "**Estimating the effects of fiscal Policy in OECD countries**", IGIER-University of Boccioni and Centre for Economic Policy Research .

Raffaela Giordano, sandro Momigliano, Stefano Neri and Roberto Perotti, (2008)," **The Effects of Fiscal Policy In Italy: Evidence From A VAR Model**", Bank of Italy.

Roberto Golinelli and Sandro Momigliano, (2007), "**The Cyclical Response of Fiscal Policies In The Euro Area- Why Do Results of Empirical Research Differ So Strongly**", University of Blograna, Department of Economics.

Robert Hagemann, (1999), " **The Structural Budget Balance The IMF's Methodology**", Senior Economist, IMF Office in Europe.

Sandro Momigiano and Alessandra Staderini, (2001), "**A New Method of Assessing The Structural Budget Balance**", Bank of Italy, Research Department.

Xavier Debrun and Radhicka Kapoor, (2010), "**Fiscal Policy and Macroeconomic Stability: Automatic Stabilizers Work, Always and Everywhere**".

Ropert J. Gordon, "**Macroeconomics**", Ninth Edition.

Walter, Enderi, (2004), "**Applied Econometrics Time Series**", 2nd edition, wiley.

Congressional Budget Office, (2004), "**A Summary of Alternative Methods for Estimating Potential GDP**".

THE DISCRETIONARY FISCAL POLICY AND ITS IMPACT ON ECONOMIC GROWTH IN JORDAN DURING THE PERIOD (1976-2011)

By

Adnan Aqeel Saed

Supervisor

Dr. Saeed Mahmoud Tarawneh, Prof.

ABSTRACT

This study aims to investigate the effect of discretionary fiscal policy on economic growth in Jordan, where the variables of discrationary policy are considered the most important indicators that help decision-makers in the formulation of fiscal policy in Jordan and in taking appropriate decisions.

The study conducted the analysis based on three stages, starting from estimating the potential output using the Hodrick-Prescott filter, and then estimating discretionary fiscal policy's variables using ordinary least squares method (OLS), and then apply the vector error correction model (VECM) on the variables of the study to measure the effect of discretionary fiscal policy on economic activity to the Kingdom during the period (1976-2011).

The results shows the existence of a long run equilibrium relationship between economic growth rates and discretionary fiscal policy variables, the results also indicate that discretionary fiscal policy in Jordan is Procyclical and tend slightly toward the cyclicality. The results also shows that the Jordanian government suffers from a larg growing

structural budget deficit. On the other hand; the study found that discretionary fiscal policy has a bigger impact on economic activity than monetary policy.

Based on these results; the study recommends that the government should follow a neutral fiscal policy in order to stimulate the economic activity in the long run and reduce the effects of economic slowdown. That is, the government should follow a countercyclical fiscal policy. The study also recommends retionalizing government spending to reduce the budget deficit, improving tax collection methods and addressing the issue of tax evasion rather than raising the overall tax rates. In addition, the study proposes focusing on the importance of the coordination between fiscal and monetary policies and the directions of each of them, especially after proving the non-neutrality of monetary policy on economic activity in the long term and its ability to affect economic growth, in order to better enable the monetary policy to achieve the desired stability and therefore contribute in sustainable economic growth.